التعليل النحوي عند الشيخ

محمد محيي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)

من خلال كتابه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

من أول الكتاب إلى نهاية باب نائب الفاعل

إعداد الدكتورة

إيمان محمد حُزَيِّن

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف - جامعة الأزهر

التعليل النحوي عند الشيخ محمد مُحيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) من خلال كتابه (عُدَّة السَّالِك إلى تحقيق أوضح المَسَالك) من أول الكتاب إلى نهاية باب نائب الفاعل

إيمان محمد حُزَّين

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني : Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

المُلخص:

يدور البحث حول ظاهرة التعليل النحوي عند الشيخ محمد محيي الدين، من خلال تحقيقه لكتاب أوضح المسالك لابن هشام، الموسوم بـ"عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، ولا شك أن هذه الظاهرة من أهم الظواهر النحوية التي تكشف عن تفسير الأحكام النحوية، وتقريرها، وقد كان للعلة النحوية لدى الشيخ محيي الدين الأثر البالغ في عرض المسائل النحوية ومناقشتها، وقبول الآراء والمذاهب النحوية أو رَدِّها ، وقد اشتمل البحث على مقدمة بيَّنتُ فيها الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد للتعريف بالشارح، والمحقق، وتعريف العلة لغة واصطلاحًا، وبيان أنواعها، ويليه فصلان لدراسة بعض العلل النحوية، وأنهيت البحث بخاتمة بيَّنتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والتوصيات، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

الكلمات المفتاحية: العلة ، الشيخ مُحيي الدين، عُدَّة السَّالِك ، سيبويه ، جمهور النحاة.

Title of the research:The grammatical reasoning of Sheikh Mohamed Mohyiddeen(died in 1392AH, 1972AD) in his book (Oddat Assalek ela Tahkik Awdah Al Masalek)From the beginning of the book to chapter Vice doer

Eman Mohamed Hozein
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic studies for girls in Beni-Suef Al-Azhar University, Egypt

E-mail : Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

Abstract

The topic of the present research revolves around the phenomenon of grammatical reasoning of Sheikh Mohamed Mohyiddeen through his study of Ibn Hisham's book The clearest tracts (Awdah Al Masalek) which entitled (Oddat Assalek ela Tahkik Awdah Al Masalek) There is no doubt that the phenomenon of grammatical reasoning is one of the most important grammatical phenomena which reveal grammatical rules and reports. Sheikh Mohyiddeen's grammatical reasoning had a great impact in presentating and discussing the grammatical issues and accepting or rejecting of grammatical doctrines and opinions.The research included an introduction that I explained the purpose of the research, the method I followed, an introduction to defined the author and the book reviewer, and identified the language and convention of syntactical indicate their types. Followed by two chapters offered to study of some grammatical reasoning issues. I concluded the research with the most important results I reached through the research, and the recommendation and the conclusion is followed by a proof of sources, references and an index .

Key words: Grammatical reasoning, Sheikh Mohyiddeen,Oddat Assalek, Sibawayh, well known grammarians.

المـقـدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين الذي بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وعلَّم الأمة، وصلاة وسلامًا على آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شرَّف الله اللغة العربية بأن اصطفاها وجعلها وعاءً لكتابه العزيز، ولسانًا لنبيه الصادق الأمين، أفصح العرب لسانًا، وأظهرهم حجة وبيانًا، وقد قيَّض الله لحفظ لغة كتابه علماء أجلاء اشتغلوا بعلوم العربية في شتى فنونها؛ حفظًا لتراثها، وصونًا لكتاب الله، وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم– من اللحن والتحريف، وممن أسهموا في حفظ هذا التراث، وأفنوا عمرهم فيه تحقيقًا وتدقيقًا وشرحًا وتفصيلاً؛ العلامة المُحقق المُدقق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وحيد عصره، وفريد زمانه، شيخ المحققين، صاحب المعارف العلمية الواسعة، والمؤلفات والتحقيقات النافعة، الذي أثرى المكتبة العربية بكثير من الكتب تأليفًا وتحقيقًا في مختلف ألوان العلوم والمعارف، خاصة الدراسات النحوية والصرفية، والتي من أهمها تحقيقه لكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاري، ذلك الشرح المبارك الذي أقبل عليه الناس شرحًا وتحقيقًا، لا سيَّما وأنه شرح على أهم متون اللغة العربية؛ وهو ألفية ابن مالك التي طبقت شهرتها الآفاق، والتف النحاة حولها، وأقبلوا عليها شرحًا وتحليلاً، ودراسة وحفظًا، والتي لها بالغ الأثر في الدراسات النحوية إلى وقتنا الحاضر.

وقد أردت من خلال هذا التحقيق الميمون، المسمى بـ (عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) أن ألقي الضوء على سمة من أهم سمات الفكر النحوي لدى الشيخ محيي الدين؛ ألا وهي ظاهرة التعليل النحوي، خاصة وأن الشيخ ذو شخصية علمية بارزة، فلم يترك حكمًا نحويًّا إلا ويعلل له بما يثبت قدرته الفائقة على الشرح والتحليل،

ومناقشة آراء النحاة، والحكم عليها قبولاً أو ردًّا بما تقتضيه العلة، ويرجحه الدليل؛ لذا فقد آثرتُ دراسة هذا البحث، الموسوم بـ (التعليل النحوي عند الشيخ محمد مُحيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) من خلال كتابه (عُدَّة السَّالِك إلى تحقيق أوضح المَسَالك) من أول الكتاب إلى نهاية باب نائب الفاعل).

أسباب اختيار البحث:

دفعني إلى دراسة هذا الموضوع: أن الشيخ محيي الدين ذو شخصية بارزة في شتى أنواع العلوم عامة، وعلم النحو خاصة، فقد اتسم بسعة اطلاعه، وغزارة علمه، وكثرة مؤلفاته، والقدرة الفائقة على التعليل والتحليل للظواهر النحوية، والمُطَّلِعُ على كتاب (عُدَّة السَّالِك) يجد أن التعليل سمة بارزة فيه، ومَعْلَمٌ ظاهر من معالم منهجه، وظهر ذلك في عرض القضايا النحوية ومناقشتها، بما يظهر براعته وقدرته النحوية في قبول الآراء أو ردِّها، وقد نصَّ على هذا في مقدمة تحقيقه، وذكر أنه عُني في هذا التحقيق بذكر مذاهب وآراء العلماء، وإكمال مباحثه، وتعليل مسائله[1].

كما أن للتعليل أهمية في تقرير الأحكام النحوية وتأصيلها، وترسيخها في الأذهان، فقد جُبلت طبيعة النفس البشرية على حب الاستطلاع، ومعرفة الأسباب التي تحيط بأي شيء تجهله، وإماطة اللثام عنه؛ ولذلك فقد تجلت قدرات النحاة وأساليبهم في البحث والتحليل للظاهرة النحوية؛ تفسيرًا وتوضيحًا لها.

أهداف البحث:

- بيان دور العلة وأهميتها في تقعيد اللغة وتأصيلها، وتفسير ظواهرها، وتثبيت أحكامها؛ إذ هي فرع ونوع مهم من أنواع القياس؛ المصدر الثاني من الأصول النحوية التي تُبنى عليها القواعد، وتثبت بها الأحكام النحوية.

- إبراز شخصية الشيخ محيي الدين، وإظهار مدى قدرته على التعليل والتحليل، واستنباط قواعد اللغة وأحكامها، ومناقشة القضايا النحوية، والفصل بين مذاهب النحاة فيها.

(1) مقدمة تحقيق أوضح المسالك: ٤/١.

الدراسات السابقة حول الشيخ محيي الدين، وكتابه عُدَّة السالك:

كتب الله تعالى لمؤلفات الشيخ محيي الدين النفع والقبول، والانتشار والذيوع؛ لذا تناولتها العديد من الدراسات اللغوية، والنحوية والصرفية، ومنها -على سبيل المثال:

١- الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رائد مدرسة التحقيق العلمي: إعداد/ خفاجي محمد عبد المنعم، الناشر: وزارة الحج بالسعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢- التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة ماجستير، إعداد الباحث/ جمال نمر محمد إبراهيم، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بفلسطين ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣- محمد محيي الدين عبد الحميد، جهوده وآراؤه النحوية والصرفية: رسالة دكتوراه، للباحث/ أحمد نعمات محجوب سعيد محمد، كلية الآداب، جامعة النيلين بالسودان، ٢٠١٠م.

٤- جهود الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من خلال كتابه (التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية): إعداد/ صليحة محمادي، وفضيلة صغير، مذكرة مقدمة؛ لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات بالجزائر، ٢٠١٥م - ٢٠١٦م.

٥- الجهود النحوية للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح (ابن عقيل): إعداد/ الشيباني بلسم عبد الرسول وحيد، الناشر: كلية التربية للبنات، جامعة العراق، ٢٠١٧م.

٦- آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب (عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك): الجزء الأول والثاني دراسة نحوية، رسالة ماجستير، للباحث/ عمر محمد أحمد سراحنة، جامعة القدس بفلسطين، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٧- شيخ العلماء المحققين العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد: إعداد/ الصباغ هشام، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

٨- من أعلام المحققين المعاصرين العلامة المحقق شيخ العربية محمد محيي الدين عبد الحميد: إعداد/ العطيف علي بن محمد بن حسن، الناشر: مركز العبيكان للأبحاث والنشر بالسعودية، ٢٠١٩م.

٩- النقد النحوي عند الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المبنيات من الأسماء أنموذجًا: إعداد أ.م.د/ زكي فليح حسن الموسوي، عباس حمد عبد سلطان، جامعة ذي كار، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

١٠- المسائل النحوية عند محمد محيي الدين عبد الحميد في (إعراب ألفية ابن مالك): للباحثة/ بسمة التابعي عوض السيد، كلية الآداب، جامعة بورسعيد.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة؛ بينتُ فيها الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع في دراسته، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

التمهيد: التعريف بابن هشام، والشيخ محيي الدين، وتعريف العلة، وبيان أنواعها، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة موجزة عن ابن هشام، وبيان مكانته العلمية.

المبحث الثاني: الشيخ محيي الدين؛ حياته، وآثاره.

المبحث الثالث: العلة النحوية؛ مفهومها، وأنواعها.

الفصل الأول: العلل النحوية في أبواب متفرقة من خلال كتاب (عُدَّة السالك)، وقد أوردتُ ذكرها حسب منهج ابن هشام في ترتيب أبواب أوضح المسالك، ويشتمل على سبع مسائل:

- **المسألة الأولى: حقيقة (نعم، وبئس).**
- **المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع.**
- **المسألة الثالثة: إعراب (أيّ) الموصولة.**
- **المسألة الرابعة: الأصل في الأسماء الإعراب.**

- **المسألة الخامسة: بناء المضارع إذا اتصلت به (نون) النسوة.**
- **المسألة السادسة: أصالة النكرة عن المعرفة.**
- **المسألة السابعة: كسر (لام) (ذلك).**

الفصل الثاني: العلل النحوية في المرفوعات، ويشتمل على ثلاث عشرة مسألة:

- **المسألة الأولى: سد الحال مسد الخبر.**
- **المسألة الثانية: تعدُّد الخبر في اللفظ دون المعنى.**
- **المسألة الثالثة: زيادة (كان) مع اسمها.**
- **المسألة الرابعة: إعمال (ما) عمل (ليس).**
- **المسألة الخامسة: حقيقة (عسى).**
- **المسألة السادسة: إعمال (عسى) عمل (إنَّ).**
- **المسألة السابعة: الفصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة وبين خبرها.**
- **المسألة الثامنة: بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا.**
- **المسألة التاسعة: إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها.**
- **المسألة العاشرة: حذف فعل الفاعل بعد (إنْ) الشرطية.**
- **المسألة الحادية عشرة: وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند اللبس.**
- **المسألة الثانية عشرة: نيابة المفعول له عن الفاعل.**
- **المسألة الثالثة عشرة: نيابة غير المفعول به عند وجوده.**

ثم أنهيت البحث بخاتمة ضمَّنتُها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث والدراسة، ثم أتبعتها بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

منهج البحث:

قد اتبعت المنهج الاستقرائي في قراءة واستنباط وتصنيف مسائل العلل النحوية في كتاب (عُدَّة السالك)، ثم اعتمدت على المنهج الوصفي في دراسة العلل ورصدها وتحليلها عند الشيخ محيي الدين، سواء أكانت لتقرير حكم نحوي، أم لدعم وقبول

مذهب، أو لبيان ضعف وفساد مذهب من مذاهب النحاة، ثم رصدت العلة عند النحاة السابقين، مراعية الترتيب الزمني بينهم؛ للوقوف على أصلها، وتطورها، وموقفهم منها، ثم أتبعت ذلك بتعقيب مني؛ لاستخلاص الحكم النهائي، وبيان العلة الأولى قبولاً، والأجدر اختيارًا بما يتناسب مع قوة العلة، ورجحان الدليل.

ومما تجدر الإشارة إليه أنني لم أتناول جميع العلل النحوية عند الشيخ محيي الدين بالدراسة؛ نظرًا لكثرتها، ولضيق المقام عن إحصائها، ولكنني قمت بدراسة بعضها دراسة وافية؛ للوقوف على أنواع وسمات وخصائص التعليل عنده، وإبراز قدرته العلمية على النقد والتحليل، والاختيار والرد، كما راعيت دراسة أنموذجًا أو أكثر للعلة النحوية في كل باب من أبواب الشرح المحددة للدراسة؛ استيعابًا لها.

التمهيد: التعريف بابن هشام، والشيخ محيي الدين، وتعريف العلة، وبيان أنواعها، ويتضمن ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** نبذة موجزة عن ابن هشام، وبيان مكانته العلمية.
- **المبحث الثاني:** الشيخ محيي الدين؛ حياته، وآثاره.
- **المبحث الثالث:** العلة النحوية؛ مفهومها، وأنواعها.

المبحـث الأول

نبـذة موجـزة عـن ابـن هشـام، وبيـان مكانتـه العلميـة

اسمـه، ومولـده، ولقبـه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي.

ولد في ذي القعدة، سنة ثمان وسبعمائة، ولقب بجمال الدين، وكُنِّي بأبي محمد، واشتهر بابن هشام(١).

شيوخـه، وتلاميـذه:

أولاً شيوخـه: تتلمذ ابن هشام على يد شيوخ أفاضل من أعلام عصره، فقرأ العربية على عبد اللطيف بن عبد العزيز الحراني، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي ثم تحنبل، فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر؛ وذلك قبل موته بخمس سنين(٢).

ثانيًا تلاميذه: تتلمذ على يد ابن هشام، وانتفع به أعلام أفاضل، ومن أشهر تلاميذه:

١- علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري نور الدين النحوي، أخذ عن الجمالين: ابن هشام، والإسنوي، وبرع وتميز، توفي سنة ٧٦٧هـ(٣).

٢- مجد الدّين محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسي الإسكندراني الأصل، توفي سنة ٧٧٩هـ(٤).

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٦٨/٢، شذرات الذهب: ٣٢٩/٨، الأعلام: ١٤٧/٤.
(٢) ينظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ٦٦/٢، بغية الوعاة: ٦٨/٢.
(٣) بغية الوعاة: ١٥١/٢.
(٤) ينظر: شذرات الذهب: ٤٥٣/٨.

٣- الشيخ العلامة جلال الدين بن أحمد يوسف بن طوع رسلان السيري التباني الحنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية، تتلمذ على يد ابن هشام، وابن عقيل، وبرع في العربية، توفي سنة ٧٩٣هـ[١].

٤- عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي، برع في الفقه، توفي سنة ٧٩٤هـ[٢].

٥- علي بن محمود بن أبي بكر بن المغلي؛ الشيخ الإمام العلامة أعجوبة الزمان قاضي القضاة، قرأ في النحو على ابن هشام، توفي سنة ٨٢٨هـ[٣].

٦- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد شمس الدين، السخاوي الأصل، القاهري الشافعي، قرأ على ابن حضر، والجمال ابن هشام، توفي سنة ٩٠٢هـ[٤].

مكانتـه العلميـة:

اشتهر ابن هشام شهرة واسعة، وسار ذكره في الآفاق، قال عنه السيوطي: "وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وله تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهبًا وموجزًا؛ مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب.

قال ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه"[٥].

---

(١)ينظر: شذرات الذهب: ٥٦١/٨.
(٢) السابق: ٥٧٠/٨.
(٣) ينظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ٢٦٤/٢، ٢٦٥.
(٤) ينظر: البدر الطالع: ١٨٤/٢.
(٥) ينظر: بغية الوعاة: ٦٨/٢.

وقال عنه ابن مفلح: "الشيخ العلامة منقح الألفاظ، محقق المعاني، صاحب التصانيف المفيدة، كان فردًا في هذا الفن، وكان كثير الديانة والعبادة، له يد طولى في المعاني والبيان والعروض"[١].

وقال عنه ابن العماد: "تصدَّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مع التواضع، والبرّ، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب"[٢].

مؤلفاتــه:

لابن هشام تصانيف مشهورة تُنبِئُ عن نبوغه، وسعة علمه، وتدل على مكانته العلمية الرفيعة، ومنها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، والتذكرة، والتوضيح على ألفية ابن مالك، والجامع الصغير، والجامع الكبير، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وشذور الذهب وشرحه، وشرح بانت سعاد؛ وهو كتاب مفيد، وشرح البردة، وشرح التسهيل، وشرح الشواهد الكبرى، والصغرى، وشرح اللمحة لأبي حيان، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، والقواعد الصغرى، والكبرى، وقواعد لطيفة في الإعراب، والمسائل السفرية في النحو، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ وهو كتاب نفيس، وغير ذلك[٣].

وفاته: توفي ابن هشام –رحمه الله تعالى– في يوم الجمعة، سنة إحدى وستين وسبعمائة، ودفن بعد الصلاة بمقبرة الصوفية، وكانت جنازته حافلة[٤].

---

(١) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ٦٦/٢، ٦٧.
(٢) شذرات الذهب: ٣٣٠/٨.
(٣) ينظر: بغية الوعاة: ٦٩/٢، البدر الطالع: ٤٠١/١، الأعلام: ١٤٧/٤.
(٤) ينظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ٦٧/٢، البدر الطالع: ٤٠٢/١.

المبحـث الثـانــي

الشيـخ محيـي الديـن؛ حيـاتــه، وآثــاره

اسمــه، ومـولــده:

الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد؛ مدرس مصري، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس لجنة الفتوى والأزهر، ولد بقرية كفر الحمام بالشرقية، سنة (١٣١٨هـ، ١٩٠٠م)[١].

نشأتـه، وحياتـه العمليـة:

كان الشيخ محيي الدين نزَّاعًا للعلم، مشغوفًا به منذ نشأته الأولى؛ إذ تربى في بيت فقه وقضاء؛ لأن والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفتيا، وله صلات قوية بزملائه، والصفوة من علماء بيئته، فكانوا يجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرع الطفل الناشئ؛ ليسمع آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين، ويلحظ لوالده الهيبة والمكانة ما دفع به إلى محاكاته، حتى إذا بلغ دور الصبا دفع به إلى معهد دمياط الديني[٢].

وقد وحصل على شهادة الأزهر العالمية النظامية بالقاهرة، سنة (١٩٢٥)، وعمل في التدريس بمصر والسودان، ثم كان أستاذًا بكلية اللغة العربية، فعميدًا لها، وفي أثناء عمادته لكلية اللغة العربية، سنَّ سنة حسنة؛ حيث زوَّدَ طلاب الكلية بطائفة من أمهات كتب التراث، تكون ملكًا خاصًا لهم، وضمَّهُ مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أعضائه سنة (١٩٦٤م)، واشتهر بتصحيح المطبوعات، وتحقيقها، فأشرف على طبع عشرات منها[٣].

(١) ينظر: الأعلام: ٩٢/٧، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للدكتور/ محمود الطناحي: ص(٧٠).
(٢) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين للدكتور/ محمد رجب البيومي: ص(١٣٤).
(٣) ينظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: ص(٧٦)، الأزهر في ألف عام: ١٨٤/٤.

وقد مثَّل الشيخ محيي الدين الأزهر في كثير من المؤتمرات؛ الأدبية والثقافية والدينية، وهو في طليعة الشيوخ الذين لهم فقه باللغة العربية وأصولها وآدابها، وفي مقدمة الأساتذة الذين شاركوا في دعم كيان الأزهر العلمي في نهضته الحاضرة(١).

صفـاتــه، وأخـلاقــه:

قال عنه الشيخ العلامة محمد علي النجار: "وعاش أبِيَّ النفس عزيزًا، لا يُمكِن أن يُمكِّنَ من نفسه أي إنسان مهما كانت منزلته، دعاه إلى ذلك حفاظه على كرامته، حفاظه على رجولته، حفاظه على خلقه"(٢).

وقال عنه الدكتور/ محمود الطناحي: "كان آية في الذكاء والفطنة، وحُسن السَّمت، والغيرة على الأزهر، وتاريخه ورجاله، كما عُرِف عنه القصد في القول، وصون نفسه، وضبط تصرفاته"(٣).

آثــاره العلميـة:

يُعدُّ الشيخ محيي الدين –رحمه الله– من كبار شيوخ الأزهريين، وأكثرهم إنتاجًا وتأليفًا، وأذيعهم شهرة وذكرًا في العالم الإسلامي، والكتب التي حققها ونشرها وألفها تزيد على مائة كتاب، ومن بينهما العديد من الكتب الدراسية في الأزهر الشريف، وطائفة من أصول كتب البلاغة والتاريخ والأدب والنقد(٤).

وقد عُني الشيخ محيي الدين بكتب التراث وتحقيقها، وألَّف في مختلف فنون العلم والمعرفة، ونظرًا لكثرة مؤلفاته، والتي لا يتسع المقام لإحصائها، سأذكر جزءًا منها – على سبيل المثال:

فمن مصنفاته النحوية: التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، وكتاب تنقيح الأزهرية، وشرحه على الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وشرحه على شرح

(١) ينظر: الأزهر في ألف عام: ١٨٣/٤.
(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(١٥)، مقدمة التحقيق.
(٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: ص(٧٦).
(٤) ينظر: الأزهر في ألف عام: ١٨٤/٤.

الأشموني، وشرحه على شرح ابن عقيل، وشرحه على شرح شذور الذهب لابن هشام، وشرحه على قطر الندى لابن هشام، وشرحه على المفصل للزمخشري(١).

وكانت مؤلفاته النحوية تستقل بعناوين خاصة، كأن يقول في كتاب القطر: ومعه (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)، وأن يقول في كتاب الشذور: ومعه (منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب)، وأن يقول في كتاب ابن عقيل: ومعه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، وهكذا في كل ما كتب من تحقيقات نحوية(٢). ومثلها أيضًا موضوع البحث: **(عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)**.

ومن تأليفه في علم الفقه: كتاب (الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية)، وكَتَبَ شرحًا على متن نور الإيضاح في الفقه الحنفي، كما نَشَرَ اللباب للميداني في شرح كتاب القدوري.

وحقَّق في أصول الفقه: المسودة في أصول الفقه، ومنهاج الوصول في معرفة علم الأصول، وكتاب الموافقات للشاطبي، وحقق في الحديث: كتاب الترغيب والترهيب، وسنن أبي داود.

وفي كتب التوحيد: تعليق على رسالة الإمام محمد عبده في هذا الفن، وشرح للجوهرة، ونشر كتاب البغدادي (الفَرق بين الفِرَق)، وكتاب الأشعري (مقالات الإسلاميين)(٣).

وله دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها، وكانت مثلاً لرصانة العلماء، وعمق البحث، ودقة التأليف، ومنها: دراسة كبيرة عن المتنبي ونقد شعره، نُشِرت تباعًا في مجلة الأزهر، ودروس التصريف، وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله حقًا، ويُعد مُكمِّلاً لمنهج القدماء في دراسة الأفعال.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(٢٦)، مقدمة التحقيق، الأعلام: ٩٢/٧.
(٢) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ص(١٢٧).
(٣) السابق: ص(١٣٦، ١٣٧).

وأحكام المواريث في الشريعة الإسلامية، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه، والمعاملات الشرعية، وهي كتب أربعة مشهورة كانت تدرس في كليات الحقوق، وأصول الدين، وفي مدرسة الحقوق العليا بالخُرطوم(١).

أما ما كتبه في فنون البلاغة والأدب واللغة والتاريخ فإننا لا نستطيع سوى الإلمام ببعضٍ دون بعض، مثل نشره لأدب الكاتب، وتاريخ الخلفاء، وجواهر الألفاظ، ودواوين عمر بن أبي ربيعة، وزهر الآداب، وسيرة ابن هشام، وشرح الحماسة، وشرح المعلقات، والعمدة، والمثل السائر، ومجمع الأمثال، ومروج الذهب، ومعاهد التنصيص، والموازنة بين الطائيين، ونفح الطيب، ونهج البلاغة، والوافي بالوفيات، ووفاء الوفا، ووفيات الأعيان، ويتيمة الدهر(٢).

شيوخه، وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

كان الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد كثير الإجلال والتقدير والحب لمشايخه، وأساتذته الأزهريين، وهم الذين كانوا يزورونه ويترددون عليه دائمًا، منهم: الشيخ حسن مأمون؛ وكان أستاذًا له، وكان رجلاً عالمًا شاميًّا، تقلَّد عمادة كلية الشريعة، وكان كثير الاتصال، وثيق الصلة به.

ومنهم: فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري، مدير جامعة الأزهر، وأحمد غنيم، وكيل كلية اللغة العربية، ومنهم: رئيس مجمع اللغة العربية، عميد الأدب العربي الدكتور/ طه حسين، والذي كان حاضرًا يوم تأبينه، ومنهم: الشيخ الظواهري –رحمه الله– وغيرهم كثير من علماء الشام وتركيا وروسيا وأفغانستان ويوغسلافيا والشيشان(٣).

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(٢٨)، مقدمة التحقيق.
(٢) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ص(١٣٧).
(٣) ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، جهوده وآراؤه النحوية والصرفية: ص(٢٥)، رسالة دكتوراه، إعداد/ أحمد نعمات محجوب سعيد محمد، كلية الآداب، جامعة النيلين بالسودان.

ثانيًا: تلاميذه:

تتلمذ كثير من العلماء على يد الشيخ محيي الدين، ومن أشهرهم الدكتور/ محمد رجب البيومي، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة، ومؤلف كتاب (النهضة الإسلامية في سير أعلام المعاصرين).

ومنهم الدكتور/ إبراهيم محمد نجا، كان يعمل مدرسًا بكلية اللغة العربية، الذي ألقى كلمة يوم حفل تأبينه، وضَّحَ فيها أنه عاش أَبِيَّ النفس، ثم ذكر دوره، ومكانته العلمية والاجتماعية والثقافية.

ومنهم: الشيخ عبد السلام سرحان، كان يعمل مدرسًا بكلية اللغة العربية، ومنهم: عبد المنعم النمر، وهو وزير سابق للأوقاف، وغيرهم كُثُر من الشخصيات البارزة في المجتمع(١).

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

للشيخ محيي الدين مكانة علمية بارزة في مجالي التأليف والتحقيق، فشهد بنبوغه، وسعة علمه القاصي والداني، قال عنه العلامة محمد علي النجار في حفلة استقباله حين اختير عضوًا بمجمع اللغة العربية: "ولقد أتى على الأزهر حين من الدهر، وجُلُّ ما يدرس في معاهده من تأليفه أو إخراجه".

وقال: "إنه كالنحوي الذي لا يَعرِفُ إلا النحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، وآية ذلك ما أخرجه وألفه في تلك الفنون"(٢).

وقال عنه الأستاذ الكبير/ عبد السلام هارون في خطاب التأبين بمجمع اللغة العربية: "ويكفيه فخرًا في النحو، ويكفي النحو فخرًا به أنه عالج معظم كتبه المتداولة؛

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد، جهوده وآراؤه النحوية والصرفية ، رسالة دكتوراه، إعداد/ أحمد نعمات محجوب سعيد محمد، كلية الآداب، جامعة النيلين بالسودان. ص(٢٥، ٢٦).
(٢) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ص(١٢٥، ١٢٦).

لتيسير دراستها، وتذليل القراءة والبحث فيها، بدءًا بالآجرومية، وانتهاءً بشرح الأشموني للألفية، وشرح ابن يعيش للمفصل، ولا يزال كثير منا نحن أعضاء المجمع الموقر يرجع إلى كتاباته وتعليقاته، وإلى هذا المدد الزاخر من المكتبة النحوية التي نقلها من ظلام القِدَم إلى نور الجِدَّة والشباب"(١).

وقال عنه الدكتور/ محمود الطناحي: "وأما الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد، فهو صفحة حافلة من تاريخ نشر التراث العربي، قدَّم وحده للمكتبة العربية ما لم تقدمه هيئة علمية، مدعومة بالمال والرجال"(٢).

وقال عنه الدكتور/ محمد رجب البيومي: "ويشهد بنبوغه وذكائه أنه كان أصغر أعضاء هيئة التدريس سنًا، ولكن مقامه العلمي دفعه إلى الصدارة، فاختير في سنة ١٩٣٥م للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العليا، وزامل الكبار من أساتذته مزاملة خصبة مثمرة، فاعترفوا بفضله، وسمعه الإمام المراغي في زياراته المتعاقبة للكلية، فاسترعى انتباهه، واختاره محاضرًا في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدينية"(٣).

وفاتـه:

رحل الشيخ محيي الدين –رحمه الله– عن عالمنا بعد أن ترك وراءه تراثًا علميًا ضخمًا من المؤلفات، والتحقيقات التي تشهد بنبوغه العلمي، وولعه الشديد بحب العربية، والحرص على خدمتها، في يوم السبت ٢٥ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢هـ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢م، وفي ٢٦ مارس ١٩٧٣م أقام مجمع اللغة العربية حفل تأبين للمغفور له الشيخ محمد محيي الدين؛ حيث ألقى الأستاذ المحقق المؤلف عبد السلام هارون كلمة في تأبينه(٤). رحمه الله تعالى، وجزاه عن العربية وطلابها خير الجزاء.

(١)النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ص(١٣٣، ١٣٤).
(٢) ينظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: ص(٧٠).
(٣) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ص(١٣٥، ١٣٦).
(٤) ينظر: الأزهر في ألف عام: ١٨٣/٤، محمد محيي الدين عبد الحميد، جهوده وآراؤه النحوية والصرفية: ص(٣).

المبحث الثالث

العلة النحوية؛ مفهومها، وأنواعها

أولاً: مفهوم العلة لغة، واصطلاحًا:

العلة لغة: المرض، علَّ يَعِلُّ، ويَعُلُّ، واعتلَّ، أي: مَرِض، فهو عليل، والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شُغلاً ثانيًا منعه عن شغله الأول، وهذا علة لهذا، أي: سبب(١).

والعلة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يُسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف(٢).

وفي الاصطلاح: هي ما يتوقَّفُ عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وعلة الشيء: ما يتوقَّفُ عليه ذلك الشيء(٣)، والعلة ما يثبت الحكم بها(٤).

وقيل: هي الصفة المميزة التي من أجلها أُعطِي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه(٥).

وهي أيضًا: السبب الذي يوجب الحكم للفظٍ ما، فيندرج ضمن شبيهه؛ لتحصيل القاعدة(٦).

وفائدتها: العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة(٧).

ويُراد بالعلَّة النحوية: تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه(٨).

---

(١) ينظر: لسان العرب: ٤٧١/١١، القاموس المحيط: ص(١٠٣٥)، مادة (عَلَلَ).
(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني: ص(١٥٤).
(٣) السابق نفس الصفحة.
(٤) ينظر: الكليات للكفوي: ص (٦٢١).
(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي: ص(٣١٧).
(٦) ينظر: أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خان: ص(١٠٠).
(٧) ينظر: ارتقاء السيادة : ص(٦٩).
(٨) ينظر: أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني: ص (١٠٨).

والتعليل في النحو: تفسير اقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص، وفق أصوله العامة[١].

والعلة: دليل يقترن بالمعلول؛ لتفسيره نحويًا، ويسميها بعض النحاة سببًا، أو وجهًا.

والمعلول: مدلول عليه بالعلة المُفسِّرة لحكمه المستعمل، كجر الأسماء بحرف الجر، أو لحكمه النظري المهمل، كوجوب جر (إنَّ) وأخواتها للمبتدأ[٢].

ويلاحظ مما سبق الارتباط الوثيق بين المعنيين؛ اللغوي والاصطلاحي، فهما يدوران حول معاني: المرض، والتشاغل، والتفسير، والسبب، وجميع هذه المعاني يزول الإبهام عنها بمعرفة دواعيها وأسبابها، وكذلك العلة النحوية بمعناها الاصطلاحي، فبها تُفسَّر الظواهر، وتُقرَّرُ الأحكام، وتحصُلُ الفائدة.

ثانيًا: أنواع العلة:

بدأ التعليل اللغوي عند الخليل وسيبويه، ثم تطور إلى التعليل المنطقي في عهد ابن السراج وعلى يد الزجاجي، ثم جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي من بعدهما.

ويُعدُّ الخليل أول من أبرز التصور الواضح لطبيعة هذه العلل، وطريقة استقرائها، والعلل في عهد الخليل جاءت بمثابة تفسير لغوي يُستكشف من طبيعة الكلام[٣].

وقد اهتم إمام النحاة سيبويه بالعلة، وظهر ذلك جليًّا في تفسيره وتأصيله للقواعد النحوية، وقد كان العرب لا يضطرون لشيء إلا وهم يحاولون به وجهًا، ولهم فيه حكمة.

(١) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور/ حسن الملخ: ص (٢٩).
(٢) السابق: ص (٣٠).
(٣) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: ص(٣٦، ٣٧)، بتصرف.

قال سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[١].

وما كاد القرن الثالث ينتهي حتى استقرت علل النحو، واتسع البحث فيها، وأصبح مما يفخر النحاة بمعرفته والاهتداء إليه، يكتبون فيها، ويناقشون ويجادلون[٢].

وقد اهتم النحاة الأوائل بالعلة وبيان أنواعها، فتنوعت وتعددت أنواعها عندهم، ومن أشهر تصانيف العلة لدى النحاة –على سبيل المثال– تصنيف ابن السراج؛ الذي يُعدَّ أول من صنف العلة إلى ضربين؛ حيث قال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: "كل فاعل مرفوع"، وضرب آخر يسمى: علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا؟، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُستَخرَج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"[٣].

واهتم بها بعده الزجاجي في كتابه: (الإيضاح في علل النحو)؛ والذي يُعدُّ أوَّل كتاب وصل إلينا وأفرد العلة بالبحث، وهو من أبرز كتب العلل، فقد جمع فيه صاحبه أهمَّ ما عُرِف من علل نحوية في عصره، سواء ما اتَّصل بمدرسة البصرة، أو الكوفة أو بغداد[٤].

وقد قسَّم علل النحو إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية: فهي التي يُتوَصَّل بها إلى تَعلُّم كلام العرب؛ لأنا لا نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا على نظيره.

---

(١) الكتاب: ٣٢/١.
(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص(٣٢٠).
(٣) الأصول: ٣٥/١.
(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص: (٣٢٤).

وأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبتَ "زيدًا" بـ(إنَّ) في قوله: "إنَّ زيدًا قائمٌ"، ولمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟

فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأُعمِلت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مُشبَّه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مُشبَّه بالفاعل لفظًا.

وأما العلة الجدلية النظرية: فكل شيءٍ اعتلَّ به المسئول جوابًا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[١].

وقد قسم السيوطي العلل الأكثر تداولاً، والأشهر استعمالاً في كلام العرب إلى أربعة وعشرين نوعًا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[٢].

ويُعدُّ تقسيم السيوطي للعلة التعليمية أكثر الأنواع تداولاً واستعمالاً في تعليلات النحاة؛ لبساطتها وإيفائها بالغرض دون أدنى تعقيد؛ ولأنها العلة الأقرب إلى تفسير كلام العرب، وإظهار حكمتهم، والكشف عن أغراضهم، وقانون لغتهم.

ويدُلُّ على تطور ونضوج النحاة في استعمال العلة النحوية؛ تأصيلاً وتوضيحًا للقاعدة النحوية، وبيانًا لحكمة العرب في كلامهم قول ابن جني موضحًا تميزه، ورسوخه، وعلو كعبه في دراسة علل العرب: "وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشارفها"[٣].

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص(٦٤ ، ٦٥).
(٢) ينظر: الاقتراح: ص(٢٢٧).
(٣) ينظر: الخصائص: ٥٤/١.

ومما سبق يتبيَّن لنا اهتمام النحويين بالعلة التي من خلالها قاس العلماء اللغة، وتكلمنا بما تكلَّمت به العرب، وإن لم تنطق به لفظًا، علاوة على تطورها، وما اتسمت به من التفصيل، والنضوج، والشمول في توضيح وتقرير القاعدة النحوية وتبسيطها، وترسيخها في الأذهان قوية الحجة والبيان.

هذا وقد أولى الشيخ محيي الدين العلة – بجميع أنواعها– اهتمامًا بالغًا؛ توضيحًا وتقريرًا لما اشتمل عليه شرحه من أحكام نحوية مهمة، فما من قضية نحوية إلا ويُعلِّلُ لها بعلة أو أكثر؛ تدعيمًا وتثبيتًا للحكم النحوي، أو تأييدًا وإقرارًا لما قضى بصحته وأولويته ووجاهته على غيره من الآراء، أو ردًّا وتضعيفًا لمذهب من المذاهب، وقد استعان بجميع أنواع العلل المختلفة، كالعلة القياسية، والجدلية، والتعليمية، بيدَ أن اهتمامه واعتماده على العلل التعليمية كان أكثر من اعتماده على غيرها، حسب ما تقتضيه الحاجة؛ لما لها من فوائد كبيرة في ترسيخ الحكم النحوي لدى الدارسين، فهي كما قال الزجاجي: "يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب" [١].

وقد أوضح الدكتور/ محمد خان: فائدة كل من العلة النحوية بجميع أنواعها، واختلافها بما تدعو إليه الحاجة، فبيَّن أن التعليمية يُراد بها تثبيت الحكم اللغوي لدى الدارسين والمتعلمين للغة؛ لأن المتكلم يكفيه أن يعرف أوضاع كلام العرب، بخلاف أهل الفضل في اللغة المتخصصين المتمكنين المتعمقين في دراستها، فهم يميلون إلى العلتين القياسية والجدلية بما يتناسب مع فضلهم، وعمق تفكيرهم، وسداد منهجهم، الذي يعمل على تحليل الكلام، وتعليل أوضاعه[٢].

ومن منطلق هذه الفائدة فقد علَّل الشيخ محيي الدين بجميع أنواع العلل؛ القياسية، والجدلية، والتعليمية في كثير من مواضع شرحه، مراعيًا جميع مستويات الدرس النحوي، ومنها –على سبيل المثال–:

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ص(٦٤).
(٢) أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خان: ص(١٠٥، ١٠٦). بتصرف.

أولاً: العلة الجدلية: وقد اعتمدها الشيخ محيي الدين في أكثر من موضع؛ مما أظهر براعته، ومقدرته العلمية والعقلية في تقرير الأحكام النحوية وشرحها التي تعتمد على طرح الأسئلة، والحوار والمناقشة، ومنها –على سبيل المثال– قوله في علة بناء (إذْ، وإذَا): "**فإن قلت:** إن (إذْ، وإذَا) ملازمان للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا كما أعربت (أيّ) الشرطية والاستفهامية؛ لملازمتهما للإضافة؟

فالجواب عن ذلك: أن نُبيِّنَ لك أن ملازمة الإضافة على ضربين؛ الأول: ملازمة الإضافة إلى مفرد، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف، وبسببه أعربت (أيّ)؛ لأنها ملازمة للإضافة إلى مفرد، والثاني: ملازمة الإضافة إلى جملة، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف، و(إذْ، وإذَا) يلازمان الإضافة للجملة، فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف؛ لأن الإضافة في الجملة في تقدير الانفصال، فكأنه لا إضافة، فافهم ذلك"[1].

ثانيًا: العلة القياسية: والتي يُقرر بها الأحكام النحوية من خلال حمل الشيء على نظيره؛ بجامع الشبه بينهما، وقد يحملون الشيء على نقيضه أيضًا، ويكسبونه نفس حكم المحمول عليه.

فمن النوع الأول: حمل الشيء على نظيره في علة بناء (إذْ)؛ حيث قال: "وبقيت (إذْ) مبنية؛ لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين، أو في الافتقار افتقارًا متأصلاً إلى جملة تضاف إليها"[2].

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٢/١، ٣٣. وينظر على سبيل المثال: ٣٠/١، ٢١٤/١، ٢٧٣/١، ٣٢٥/١، ٣٣٦/١، ٥٤/٢، ١٣٣/٢، ١٣٧/٢، ١٣٨.

(2) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٦/١. وينظر على سبيل المثال: ٢٦/١، ٢٧/١، ٢٨٤/٣٧،١/١، ٢٨٧/١، ٣٤٥/١، ٥٠/٢.

ومن النوع الثاني: حمل الشيء على نقيضه في علة إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)؛ حيث قال: "(لا) النافية للجنس أشبهت (إنَّ) في أربعة أمور...، ورابعها: أن (لا) نقيضة (إنَّ)، والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله"[١].

أما العلة التعليمية: فهي الأكثر شيوعًا واستعمالاً لدى الشيخ محيي الدين، وقد تعددت أنواعها، وفاض الشرح بالكثير منها، فهي أساس التعليل عنده، وبها امتلأ شرحه المبارك، والتي يسعى من خلالها إلى تأصيل الأحكام النحوية وتقريرها، وعرضها بأسلوب واضح مبسط، بعيدًا عن التكلف والتعقيد؛ تيسيرًا على أبناء العربية وطلابها.

ومن العلل التعليمية التي استعملها الشيخ محيي الدين: علة المشابهة، والعوض، ودفع الالتباس، والأصل، والتنزيل، والطروء، والفرق، والتعارض، والاستقراء، واللزوم، والدلالة، وستأتي دراسة لبعض النماذج منها في الفصل التالي؛ للوقوف على بعض أنواع العلة التعليمية، وخصائص وسمات التعليل عنده.

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣/٢ .

الفصل الأول

العلل النحويـة في (أبواب متفرقة)

ويشتمل على سبع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة (نعم، وبئس).

المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع.

المسألة الثالثة: إعراب (أيّ) الموصولة.

المسألة الرابعة: الأصل في الأسماء الإعراب.

المسألة الخامسة: بناء المضارع إذا اتصلت به (نون) النسوة.

المسألة السادسة: أصالة النكرة عن المعرفة.

المسألة السابعة: كسر (لام) (ذلك).

الفصل الأول

العلل النحوية في (أبواب متفرقة)

المسألة الأولى: حقيقة (نِعْمَ، وبِئْسَ)

(نعم، وبئس) فعلان ماضيا اللفظ لا يتصرفان، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم، والدليل على فعليتهما جواز دخول (تاء) التأنيث الساكنة عليهما عند جميع العرب، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم، حكي الكسائي عنهم: (الزيدان نعما رجلين)، و(الزيدون نعموا رجالاً).

وذهب الفراء، وأكثر الكوفيين: إلى أنهما اسمان، واحتجوا بدخول حرف الجر عليهما، كقول بعضهم وقد بُشِر ببنت: **(وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدِ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ)**، وقول الآخر[١]: **(نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ)**[٢].

وقد تبع الشيخ محيي الدين مذهب سيبويه، وجمهور البصريين[٣] في القول بفعلية (نعم، وبئس)؛ معللاً ذلك بعلة ثبوت دخول (تاء) التأنيث، و(تاء) الفاعل عليهما، واستدلَّ بذلك في معرض ردِّه على الكوفيين استشهادهم على اسمية (نعم، وبئس) بدخول حرف الجر على الفعل، وفي ذلك يقول:

"والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل، الذي انعقد الإجماع على أنه فعل، مثل قول الشاعر:

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلَا مُخالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ[٤].

---

(١) حكى القولين: الفرّاء عن بعض فصحاء العرب. ينظر: الأمالي الشَّجرية: ٤٠٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٦٦/٣، الأمالي الشجرية: ٤٢٢/٢، الإنصاف: ص(٨٦)، اللباب: ١/ ١٨٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٨٩، شرح التسهيل لابن مالك: ٥/٣، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦٩، المقاصد الشافية: ٤/ ٥٠٧، التصريح: ٢/ ٧٥.

(٤) **البيتان من:** الرجز المشطور، ولم أقف على قائلهما.**والبيتان من شواهد:** أسرار العربية: ص(٩٩)، اللباب: ١٨١/١، توجيه اللمع: ص(٤٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك: ٦/٣، شرح ابن الناظم: ٣٣٤/١، المقاصد النحوية: ١٥٠٤/٤، خزانة الأدب: ٣٨٨/٩.

فقد أجمعنا على أن (نام) فعلٌ ماضٍ، فلا بد أن يكون التقدير أن (الباء) داخلة على اسم، ويكون التقدير: (والله ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه)، وحيث لزم هاهنا فليلزم مثله في (نعم، وبئس)؛ لثبوت فعليتهما بدخول (تاء) التأنيث، و(تاء) الفاعل عليهما"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق علة فعلية (نعم، وبئس) ثبوت اتصالهما بـ (تاء) التأنيث، و(تاء) الفاعل، وقد تابع النحاة في تعليلهم لفعليتهما، وفي الردَّ على استدلال الكوفيين في هذا البيت بأن اقتران الفعل بـ(الباء) لا يدل على اسميته؛ لأنه مؤول على تقدير قول محذوف، والتقدير كما ذكر: (والله ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه).

وقد اعتمد هذه العلة كثير من النحاة[2]، وزاد ابن الشجري، وتبعه بعض النحاة في القول ببنائهما على الفتح من غير عارض لهما، فمن ادَّعى أنهما اسمان لزمه أن يُوضِّح العلة في فتحهما.

وأنهما رافعان ناصبان، يرفعان المعارف من نحو: ﴿**فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ**﴾[3]، و﴿**بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ**﴾[4]، وينصبان النكرات، من نحو: (زيد نعم رجلاً)، و﴿**بِئْسَ**

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٣/١، ٢٤.
(2) ينظر: علل النحو: ص(٢٩٢)، الأمالي الشجرية: ٤٢٢/٢، المرتجل: ص(١٣٦، ١٣٧)، اللباب: ١٨٠/١، شرح المفصل: ٣٨٩/٤، شرح التسهيل: ٥/٣، شرح ابن الناظم: ٣٣٣/١، توضيح المقاصد: ٩٠٢/٢، المنهاج في شرح الجمل: ٤١٨/١، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٥٧١/١، شرح الألفية: ١٦٠/٣.
(3) الصافات: الآية (٧٥).
(4) الجمعة: من الآية (٥).

﴿لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[١]، فـ (نعم الرجل)، بمنزلة: (كرم الرجل)، و(فلان بئس رجلاً)، بمنزلة: (لؤم رجلاً)[٢].

كما علل العكبري لفعليتهما بعلة منطقية: بأنه لا يجوز أن تكون اسمًا؛ إذ لو كانت اسمًا لكانت إما أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك؛ إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ ولا ما شُبِّه بهما، وإمَّا منصوبة ولا سبيل إليه أيضًا؛ إذ ليست مفعولاً ولا ما شُبِّه به، وإمَّا مجرورةً ولا سبيل إليه[٣].

مما سبق يتبين لي أن الأولى والأرجح القول بفعلية (نعم، وبئس) كما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين؛ لما علل به الشيخ محيي الدين تبعًا لجمهور النحاة من وجود خواص الفعل فيهما في اتصالهما بعلامات الفعل، كـ(تاء) التأنيث وضمائر الرفع؛ ولاقتضائهما العمل في المسند إليه بعدهما مضمرًا كان، أو ظاهرًا، رفعًا ونصبًا بما يضعف قول الكوفيين باسميتهما.

المسألـة الثانيـة: إعـراب الفعل المضـارع

المضارع مشتق من المضارعة، والمضارعة في اللغة: المشابهة، فسُمي الفعل المضارع مضارعًا؛ لمشابهته الاسم، ووجه المشابهة التي جعلت الفعل المضارع قد وُجدت فيه علة إعراب الاسم فأعرب؛ حملاً على الاسم، فإن القاعدة العامة عند العرب أن الشيء إذا أشبه شيئًا آخر أخذ حكمه، فإذا أشبه الاسم الحرف أخذ حكمه، وهو البناء[٤].

وقد اتفق جمهور النحاة على استحقاق الفعل المضارع للإعراب، واختلفوا في علة إعرابه، وقد ذكر الشيخ محيي الدين أن علة إعرابه هي مشابهته للاسم في اللفظ

---

(١) الكهف: من الآية (٥٠).
(٢) الأمالي الشجرية: ٤٢٢/٢، وينظر: المرتجل: ص(١٣٦)، اللباب: ١٨٠/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٩/٤.
(٣) اللباب: ١٨٠/١.
(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية: ص(٢٣٢).

والمعنى، موافقًا علة سيبويه وجمهور البصريين، وفي ذلك يقول: "لهذا؛ أي: لمضارعته للاسم – والمراد بالاسم الذي أشبهه المضارع اسم الفاعل– وقد اقتضت مضارعته للاسم شيئين؛ الأول: الإعراب؛ لأن الإعراب أصل في الأسماء، والثاني: التقديم على الماضي والأمر في الذكر؛ لأن الاسم أشرف الأنواع، وقد أشبهه الفعل المضارع، فنال منه شرف التقدُّم، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل في اللفظ والمعنى، أما شبهه إياه في اللفظ؛ فلأنه يجري معه في الحركات والسكنات، وفي عدد الحروف، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، وانظر إلى (يَنْصُر) مع (نَاصِر)، وفي (يَضْرِب) مع (ضَارِب) نجد ذلك واضحًا، وأما شبهه في المعنى؛ فلأن كل واحد منهما صالح للحال وللاستقبال، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق علة إعراب الفعل المضارع، وهي مشابهته لفظ الاسم في عدد حروفه، وفي حركاته وسكناته، وتعيين الحروف الأصلية والزائدة، ومشابهته أيضًا في المعنى؛ فاسم الفاعل، والمضارع يشتركان في دلالة كل منهما على الحال والاستقبال، ثم يخصص كل منهما بقرينة لفظية.

ويرجع أصل هذه العلة إلى سيبويه؛ حيث قال: "وإنما ضارعتْ أسماءَ الفاعلين أنك تقول: "إنَّ عبدَ الله لَيَفعلُ"، فيوافقُ قولك: "لَفَاعِلٌ"، حتى كأنك قلت: "إنَّ زيدًا لفاعلٌ"، فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه "اللام" كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَلَ "اللام"، وتقول: "سيفعلُ ذلك"، و"سوف يفعلُ ذلك"، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تَلحقُ (الألف واللام) الأسماءَ للمعرفة"[2].

فقد نصَّ سيبويه على ثلاثة أوجه للشبه بين الاسم والفعل المضارع والتي استحق بها الإعراب، من مضارعته له في المعني، وفي دخول (لام) الابتداء على خبرهما، وفي الإبهام والتخصيص لكل منهما بما يزيل إبهامه، كتخصيص زمن المضارع

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٧/١.
(2) الكتاب: ١٤/١.

للاستقبال بدخول (السين، وسوف)، كما يُخصص الاسم بعد عمومه وتنكيره بدخول (الألف واللام)، وقد اعتمد جمهور البصريين هذه العلة بعد سيبويه[١].

وقد زاد النحاة وجهًا آخر على ما ذكره سيبويه من حيث المعنى أيضًا؛ وهو أنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدي معانيها، نحو قولك: "زيد يضرب"، كما تقول: "زيد ضارب"، وتقول في الصفة: "هذا رجل يضرب"، كما تقول: "هذا رجل ضارب"، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد[٢].

وقد حسَّنَ الشاطبي، والصنعاني: وجه الشبه بينهما من جهة المعنى؛ لأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال، وبمعنى الاستقبال؛ ولذلك أُعرِب المضارع بالحمل على الاسم، كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع[٣].

وقد علل نحاة الكوفة[٤] إعراب المضارع: بأنه يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب عليه، وتحتاج إلى الإعراب؛ للتفريق بينها، كقولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

ويرجع تعليلهم هذا إلى قولهم: بأصالة الإعراب في الفعل المضارع؛ ولذلك لم يشبهوه بالاسم في الإعراب، وإنما قالوا بتعاقب المعاني المختلفة عليه، كما تتعاقب على الاسم والتي تحتاج إلى تفريق.

---

(١) ينظر: المقتضب: ١/٢، الأصول: ٥٠/١، ١٢٣، الإيضاح: ص(٧٥)، علل النحو: ص(١٤٣، ١٤٤)، المرتجل: ص(٣٥)، أسرار العربية: ص(٢٥)، المقدمة الجزولية: ص(٨)، اللباب: ٢٠/٢، توجيه اللمع: ص(٦٦)، شرح المفصل: ٢١١/٤، شرح ابن الناظم: ص(١٠)، المقاصد الشافية: ١٠٣/١، البرود الضافية: ص(١٣٨١).

(٢) ينظر: علل النحو: ص(١٤٣)، أسرار العربية: ص(٢٧)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢١١/٤.

(٣) المقاصد الشافية: ١٠٣/١، البرود الضافية: ص(١٣٨١).

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص(٧٨)، اللباب: ٢١/٢، التذييل والتكميل: ١٢٣/١، المقاصد الشافية: ١٠٤/١، الهمع: ٦٦/١.

وما ذهبوا إليه مردود بأن: اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها، فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء(١).

وقولهم: بتوارد المعاني المختلفة على الفعل يبطل بالحروف؛ فإنها تدخلها المعاني المختلفة، فإن "أَلَا" تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و"مِنْ" تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء(٢).

مما سبق يتبين لي أن الشيخ محيي الدين قد وافق سيبويه، وجمهور البصريين في بيان علة إعراب الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم لفظًا ومعنًى، وهي العلة الأولى قبولاً، والأكثر شُيوعًا؛ لأن الأسماء لو لم تعرب لأُشكِل معناها؛ وهي التي تتوارد المعاني المختلفة عليها لا على الفعل؛ ولذلك كان الإعراب أصلاً فيها، والفعل فرع عنها ومحمول عليها، بخلاف الفعل فإن معناه واحد في كل حال؛ وهو الدلالة على الحدث وزمانه، ولا يضاف إليه بالعامل الداخل عليه معنًى آخر، وإعراب الأسماء يُفرِّقُ بين المعاني المختلفة الحادثة العارضة على المُسمَّى، وإنما أُعرب الفعل؛ للشبه(٣).

المسألـة الثالثـة: إعـراب (أيّ) الموصـولـة

(أيّ) كـ (مَنْ) في وجوهها، تقول مستفهمًا: "أيهم حضر؟"، ومجازيًا: "أيهم يأتني أكرمه"، وواصلاً: "أضرِبُ أيهم أفضل"، وواصفًا: "يا أيها الرجل".

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص(٨١).
(٢) ينظر: الإنصاف: ص(٤٣٥، ٤٣٦).
(٣) ينظر: اللباب: ٢١/٢.

وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر، كما وقعت في قوله تعالى[١]: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٢].

و"أيّ" معربة بخلاف أخواتها؛ لتمكنها بالإضافة، وإنما لزمتها الإضافة؛ لأنها وُضعت لتمييز البعض وتعيينه، فلا بد من إضافتها إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل[٣].

وقد تعددت علل النحاة في بيان علة استحقاق (أيّ) للإعراب دون أخواتها، وقد علل الشيخ محيي الدين ذلك بعلة التعارض؛ لأن ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء تُعارِض الشبه الافتقاري الموجب للبناء في افتقارها إلى جملة كالحروف؛ ولذلك أعربت، وفي ذلك يقول:

"وأما قوله: "ومن لزوم الإضافة"، فهو راجع إلى (أيّ)، وحاصل ذلك أنه وُجِد في (أيّ) الموصولة الشبه الافتقاري؛ لأنها مفتقرة افتقارًا متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها، وهذا الشبه يقتضي البناء، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد، وكانت الإضافة من خصائص الأسماء، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضي الإعراب؛ فلذلك أعربت"[٤].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة إعراب (أيّ) الموصولة؛ معللاً ذلك بلزومها للإضافة التي تستوجب الإعراب، وهو في ذلك تابع لأكثر النحويين[٥].

---

(١) مريم الآية: ص(٦٩).
(٢) ينظر: المفصل: ص(١٤٣).
(٣) ينظر: نتائج الفكر: ص(١٥٣، ١٥٤).
(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٣/١، ٣٤.
(٥) ينظر: علل النحو: ص(٢٣٠)، نتائج الفكر: ص(١٥٣، ١٥٤)، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧١/١، شرح ابن الناظم: ٦٤/١، شرح الكافية: ٦٠/٣، الكناش: ٢٧٢/١، ٢٧٣، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١٥٢/١، الفوائد الضيائية: ٦٩/٢.

وزادها وضوحًا ابن الوراق، فقال: "فأما (أيّ) فهي معربة في جميع الوجوه، إلا في موضع سنُبيّنهُ، وإنما استحقت الإعراب؛ لأنها متضمنة للإضافة، وهي مع هذا متمكنة مستعملة في موضع الرفع والنصب والجر؛ فلتمكنها في الإخبار عنها، وتضمنها للإضافة استحقت الإعراب؛ لأن الإضافة تقوم مقام التنوين، وما تلحقه على هذا السبيل الإضافة، فلا بد من أن يكون معربًا؛ فلهذا خالفت (مَنْ ومَا والذي)"[1].

وقد اعتلَّ ابن الشجري لإعراب (أيّ) بحملها على نظيرها وهو (بعض)؛ لأنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، أو نقيضها وهو(كُل)، وتبعه ابن الأنباري، وابن يعيش[2].

وقد جمع بين العلتين السابقتين: العكبري، وابن القواس، وابن مالك، والمرادي، والشاطبي[3].

وزاد ابن الأنباري علة التنبيه على الأصل؛ لِيُعلَم أن الأصل في الأسماء الإعراب، إلى جانب اعتلاله بعلة الحمل على النظير في (بعض)، والنقيض في (كل)، وتبعه في هذه العلة ابن الحاجب [4].

مما سبق يتبين لي تنوع وتعدد علل النحاة في العلة التي أعربت (أيّ) من أجلها، والذي أراه أولى بالقبول هو ما اعتلَّ به أكثر النحاة، وتبعهم فيه الشيخ محيي الدين، فإنما أعربت (أيّ)؛ لملازمتها الإضافة التي هي من خواص الأسماء، وبها تباينت عن غيرها من أخواتها المستحقات للبناء؛ لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة، كـ (مَنْ، ومَا)، وبهذه المعارضة لشبه الحرف استحقت الإعراب الذي هو أصل في الأسماء، ويدل على تمكنها في الإعراب أنها تستعمل في موضع الرفع والنصب والجر؛ لتمكنها

---

(1) علل النحو: ص(٢٣٠).
(2) الأمالي الشجرية: ٤١/٣، وينظر: أسرار العربية: ص(٣٨٤)، شرح المفصل: ٣٨١/٢.
(3) اللباب: ١٣٤/٢، شرح ألفية ابن معطٍ: ٦٨٩/١، شرح التسهيل: ٢٠٩/١، توضيح المقاصد: ٢٩٨/١، المقاصد الشافية: ٥٠٤/١.
(4) أسرار العربية: ص(٣٨٤)، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧١/١.

في الإخبار عنها، ويدلُّ على تمكنها في الإعراب أيضًا لحاق التنوين بها عند حذف الإضافة.

المسألـة الرابعـة: الأصل فـي الأسمــاء الإعـراب

الإعراب لغة: البيان والتغيير والتحسين، يقال: (أعرَبَ عن حاجته)؛ إذا أبان عنها[١].

وفي اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظًا أو تقديرًا بعامل يقتضي ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه[٢].

وقد اتفق النحاة –خلافًا لقطرب[٣]– على أصالة الإعراب في الأسماء؛ لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة، نحو: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، يدلك على ذلك أنك لو قلت: "ما أحسَنَ زيدًا!" لكنت متعجبًا، ولو قلت: "ما أحسَنَ زيدٌ" لكنت نافيًا، ولو قلت: "ما أحسَنُ زيدٍ؟" لكنت مستفهمًا، فلو لم تُعرَب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب[٤].

وقد تبع الشيخ محيي الدين مذهب جمهور النحاة في القول بأصالة الإعراب في الأسماء؛ معللاً ذلك بعلة طروء وتوارد المعاني المختلفة عليها، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وجميع هذه الصيغ تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب، وفي ذلك يقول:

---

(١) ينظر: معجم الكليات للكفوي: ص(١٤٣).
(٢) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٨٦/١.
(٣) **ذهب قطرب:** إلى أن الإعراب لم يدخل؛ للفرق بين المعاني، لا في الأسماء ولا في الأفعال، وإنمَّا دخلت الحركات؛ للفرق بين الوصل والوقف؛ بدليل أنها تثبت بثبوت الوصل، وتنتفي بانتفائه بخلاف الإعراب.
وردَّه المخالفون له بأنه: "لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونًا يعتدل بها الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم". ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص(٧١)، البرود الضافية: ص(٥٤).
(٤) ينظر: أسرار العربية: ص(٢٤)، توجيه اللمع لابن الخباز: ص(١٠٣).

"وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب؛ لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة"[1].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة أصالة الإعراب في الأسماء؛ معللاً ذلك بما يطرأ ويتوارد على الأسماء من معانٍ مختلفة تستوجب الإعراب فيها؛ للتفريق والإبانة.

وقد اعتمد هذه العلة كثير من النحاة، منهم: الزجاجي، والصيمري، وابن الخشاب، وابن الأنباري، والسهيلي، والجزولي، والعكبري، وابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، وابن مالك، والرضي[2].

وقد زاد الرضي هذه العلة وضوحًا وبيانًا، فذكر أن الأسماء تستحق الإعراب؛ لاستعمالها في الكلام مركبة، وأما بناؤها مفردة فهو عارض؛ لمخالفتها لنظر الواضع للغة؛ لكون استعمالها مفردة عارضًا لها غير وضعي[3].

مما سبق يتبين لي اتفاق جمهور النحاة على أصالة الإعراب في الأسماء، واتحاد عللهم في بيان ذلك، وتبعهم الشيخ محيي الدين في تعليلهم أن الإعراب أصل في الأسماء؛ لما يعتورها من معانٍ مختلفة، تقتضي التفريق بينها؛ إذ القصد منه إبانة المعاني المتعاقبة على الاسم من فاعلية، ومفعولية، وإضافة وغيرها، وهذه المعاني بحكم تعاورها وتواردها على الاسم تقتضي الإعراب، خاصة أن هناك جُملاً تحتمل أكثر من معنى؛ لاتحاد لفظها، ولا يزيل خفاءها ولبسها عن السامع إلا الإعراب.

---

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٦/١.

(2) الإيضاح في علل النحو: ص(٦٩)، التبصرة والتذكرة: ٧٦/١، المرتجل: ص(٣٥)، أسرار العربية: ص(٢٤)، نتائج الفكر: ص(٦٦)، المقدمة الجزولية: ص(٨)، اللباب: ٥٢/١، توجيه اللمع: ص(١٠٣)، شرح المفصل: ١٤٩/١، التوطئة: ص(١١٧)، شرح التسهيل: ٣٤/١، شرح الكافية: ٥٤/١.

(3) شرح الكافية: ٥٤/١، وينظر: المقاصد الشافية: ١١٥/١.

المسألة الخامسة: بناء المضارع إذا اتصلت به (نون) النسوة

الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني التي تعتور عليها، فجاء مثال الماضي والأمر على وفق الأصل فبُني الماضي على الفتح، نحو: (قامَ، وقعدَ)، وبُني الأمر على السكون، نحو: (قمْ، واقعدْ)[١].

وأما المضارع فحكمُه الإعراب ما لم تتصل به (نون) النسوة، فيُبنى على السكون، أو تباشره (نون) التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، فيُبنى على الفتح[٢].

وقد تابع الشيخ محيي الدين سيبويه، وجمهور النحاة في القول ببناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة، خلافًا للسهيلي[٣] القائل بإعرابه، وقد علل الشيخ محيي الدين بناء المضارع هنا بعلة المشابهة بينه وبين الفعل الماضي؛ حملاً عليه في بنائه عند اتصاله بها، وفي ذلك يقول:

"علة بناء المضارع مع (نون) النسوة؛ مشابهته للفعل الماضي، فنحو: (يُرضعْنَ) أشبه (أرضعْنَ)، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع (نون) النسوة معرب على ما استقرَّ له من الإعراب"[٤].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق علة بناء المضارع عند اتصاله بـ (نون) النسوة؛ معللاً ذلك بعلة الشبه بينه وبين الماضي بجامع الفعلية، وأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، وهو ما يُفهم من قوله: "مشابهته للفعل الماضي"، وهو في ذلك تابع لسيبويه، وأكثر النحويين.

ويرجع أصل هذه العلة إلى سيبويه، فإنه قد علل بناء المضارع في هذه الحالة بمشابهته للماضي، وحمله عليه في أصل البناء؛ حيث قال: "وإذا أردت جمع المؤنث

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ص(١٤).
(٢) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ص(١٦).
(٣) ينظر: نتائج الفكر: ص(٨٦، ٨٧).
(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٧/١.

في الفعل المضارع ألحقت للعلامة "نونًا"... وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فَعَلْتَ وفَعَلْنَ، فأُسكِن هذا هاهنا، وبُنِي على هذه العلامة، كما أُسكِن "فَعَلَ"؛ لأنه فِعْل كما إنه فِعْل، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها –إذا كانت هي وفَعَلَ شيئًا واحدًا– من يَفْعَل؛ فـ (النون) هاهنا في "يَفعَلْنَ" بمنزلتها في "فَعَلْنَ"، وفُعِل بلام "يَفْعَل" ما فُعِل بلام "فَعَلَ"؛ لما ذكرت لك"[1].

فقد نص سيبويه على أن الفعل المضارع إذا باشرته (نون) النسوة فإنه يُحمل على الفعل الماضي في البناء، فتسكنُ لامه كما سكنت (لام) الماضي؛ لمشابهته له؛ إذ هو فِعْل مثله، وحمله على ما هو مثله ومن جنسه أولى، كما حُمِل على الاسم في الإعراب؛ لمضارعته له وليس من جنسه.

وقد تعددت علل النحاة في بيان علة بناء المضارع مع (نون) النسوة، وأكثرها شيوعًا علة سيبويه؛ ولذلك اعتمدها، وسار عليها كثير من النحاة[2].

وزاد ابن الحاجب: أنه بُني؛ لتعذر إعرابه بالحركات وبالحروف، أما الحركات؛ فلأن (لام) الفعل هنا ساكنة؛ لأجل النون، وأما الحروف؛ فلأنه يؤدي إلى اجتماع نونين، (نون) الإعراب، و(نون) الضمير؛ ولهذا بطل إعرابه، ووجب بناؤه[3].

وذكر ابن مالك: علتين لبنائه في شرح التسهيل؛ أولاهما: أنه بُني؛ لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالجزء الواحد، ولو أُعرب الفعل لتوسط الإعراب بين الفعل والنون،

---

(1) الكتاب: ٢٠/١. بتصرف.
(2) ينظر: الأصول: ٥٠/١، شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٧/١، علل النحو: ص(٣٠٢)، المرتجل في شرح الجمل: ص(٣٨)، اللباب: ٢٨/٢، توجيه اللمع: ص(٣٥٦)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٥/٤، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين: ٢٦٥/١، ٢٦٦، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧/١، شرح ابن الناظم: ص(١٥)، رصف المباني: ص(٣٣٣)، الفوائد الضيائية: ٢٥٥/٢.
(3) شرح المقدمة الكافية: ٨٦٣/٣.

ولا يكون على النون؛ لأنها ضمير، والضمائر لا تُعرَب، والثانية: نقصان شبهه بالاسم، من حيث لحقه ما لا يلحق الاسم، فإن (نون) النسوة لا تلحق الأسماء[١].

مما سبق يتبين لي تعدد علل النحاة حول بناء المضارع المتصل بـ(نون) النسوة، والعلة التي أراها أولى بالقبول، وأكثر شيوعًا وتداولاً بين النحاة هي ما اعتلَّ به سيبويه، وتبعه فيها الشيخ محيي الدين، أنه بُنِي؛ حملاً له على الفعل الماضي؛ لاشتراكهما في الفعلية، ولبنائهما على السكون عند اتصال (نون) النسوة بهما؛ وتنبيهًا على أن الأصل في الفعل هو البناء، وقد زال هنا موجب الإعراب في المضارع بمعارضته شبه الاسم المحمول عليه؛ لاتصاله بما هو من خصائص الأفعال، وحَمْلُ الفعل على الفعل أولى؛ إذ هو من جنسه، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب؛ وبزوال مقتضى الشبه بين المضارع والاسم يَبطُل قول السهيلي بوجوب إعرابه؛ لأن الإعراب لا يكون وسطًا.

المسألة السادسة: أصالة النكرة عن المعرفة

قد اختلفت عبارات النحويين في حد النكرة، وهي راجعة إلى معنى واحد، قال أبو الفتح: (النكرة ما لم تخص الواحد من جنسه)، وقال غيره: النكرة ما شاع في أمته، وقال غيره: النكرة ما دل على شيء لا بعينه[٢].

وعرفهما الفاكهي، فقال: "النكرة هي ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه، والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين"[٣].

ويتبين مما سبق من الحدود أن النكرة: ما دلت على العموم والشمول؛ لذلك لا تحتاج في تحديد معناها إلى قرينة، والمعرفة: ما دلت على شيء بعينه، فهي أمر خاص تحتاج إلى ما يخصصها ويوضحها، ومذهب سيبويه، وجمهور النحاة: أن النكرة أصل والمعرفة فرع عنها، وتبعهم في ذلك الشيخ محيي الدين؛ معللاً أصالة

(١) شرح التسهيل: ٣٧/١، وينظر: شرح ابن الناظم: ص(١٥)، المقاصد الشافية: ١١١/١، ١١٢.
(٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ص(٢٩٧).
(٣) شرح الحدود: ص(١٣٣، ١٣٤).

النكرة بعلة عدم الاحتياج إلى قرينة توضح معناها بخلاف المعرفة، وفي ذلك يقول: "إنما كانت النكرة هي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة فإنها تحتاج إلى القرينة، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها؛ معللاً ذلك بأنها لا تحتاج إلى قرينة في دلالتها على المعنى الذي وضعت له، بخلاف المعرفة، فإنها تحتاج إلى قرينة توضح دلالتها على المعنى، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه، موافقًا لما عليه سيبويه، وجمهور النحاة في القول بأصالتها.

وقد تعددت وتنوعت علل النحاة في هذه المسألة بما لا يدع مجالاً للشك في القول بأصالة النكرة وفرعية المعرفة عنها، ونوجز أهم هذه العلل فيما يأتي، فمنها:

أنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، وقال بها من النحاة: الشيخ خالد، والتكريتي، والشنقيطي، وهي ما اعتمدها الشيخ محيي الدين[2].

ومنها: أن النكرة سابقة على المعرفة، والمعرفة طارئة عليها؛ لدلالتها على العموم، فهي أمر مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، والمعرفة أمر خاص، والشيء العام مُقدم على الخاص وسابق عليه، فما من شيء في أوله إلا وكان عامًا ثم خُصص، وبها قال سيبويه، وتبعه ابن الأنباري، وابن معطٍ، وابن يعيش[3].

---

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٨٢/١.

(2) شرح التصريح: ٩٣/١، شرح منظومة الآجرومية للتكريتي: ص(١٦٨)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ص(٤٣٧).

(3) الكتاب: ٢٢/١، أسرار العربية: ص(٣٤١)، الدرة الألفية: ص(٣٥)، شرح المفصل: ٣٤٧/٣.

قال سيبويه: "واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنَّ النكرة أوَّل، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به"[١].

ومنها: أن النكرة أصل؛ لأن الجهل بالشيء متقدم على العلم به، والمراد بالجهل انتفاء العلم، والعدم قبل الثبوت، وإلا لزم العدم؛ ولذلك تحتاج المعرفة إلى زيادة لفظ أو وضع كالأعلام يوضح معناها، وبها قال الصنعاني[٢].

ومنها: أن النكرة هي الأصل؛ لاستقلالها، واندراج كل معرفة تحتها؛ إذ لكل معرفة نكرة من غير عكس، وبها قال ابن الأثير، وابن الخباز، وابن الناظم، والسيوطي، والأشموني[٣].

وبناءً على ما سبق ذكره يتبين لي أن جميع علل النحاة مؤداها واحد، فقد اتفقت ودارت حول القول بأسبقية النكرة وتقدمها على المعرفة، ودلالتها على العموم، وعدم احتياجها إلى قرينة تدل عليها، وقد تضافرت وتعانقت وترابطت واتسقت عللهم بصورة جلية واضحة في القول بأصالة النكرة، وفرعية المعرفة عنها، يُقوي بعضها بعضًا في ترابط عقلي ومنطقي بما لا يدع مجالاً للشك في القول بأصالتها.

المسألـة السابعـة: كسر (لام) (ذلـك)

(ذا) إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتنحٍ مُتباعد، زادوا (كاف) الخطاب، وجعلوها علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: (ذاك)، فإن زاد بُعدُ المشار إليه، أتوا بـ (اللام) مع (الكاف)، فقالوا: (ذلك)، واستفيد

(١) الكتاب: ٢٢/١.
(٢) البرود الضافية في شرح الكافية: ١١٨٨/١، ١١٨٩.
(٣) البديع في علم العربية: ١/٢، توجيه اللمع: ص(٢٩٧)، شرح ابن الناظم: ٣٣/١، الهمع: ١٨٦/١، شرح الأشموني: ١٢٢/١.

باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى[١]، وأصلها السكون كما في (تلك)، وإنما كُسِرت في (ذلك)؛ لالتقاء الساكنين[٢].

وقد اتفق النحاة في أنها حُرِّكت؛ لالتقاء الساكنين؛ لسكونها وسكون "الألف" قبلها، وإنما اختلفوا في علة حركتها بالكسر، فمنهم من قال: إنها كُسِرت؛ للفرق بينها وبين (لام) المِلك، ومنهم من قال: إنها كُسِرت؛ لأن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو ما علل به الشيخ محيي الدين، وفي ذلك يقول: "وأصل (لام) البُعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا: (ذالك) التقى ساكنان؛ الألف في اسم الإشارة واللام، فكسروا (اللام)؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين"[٣].

تحدث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة كسر (لام) البُعد في اسم الإشارة (ذلك)؛ معللاً ذلك بأن حركة الكسر هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وهو تابع في هذه العلة للرضي، وابن القواس، وابن هشام[٤]، بينما زاد بعض النحاة علة أخرى، وهي أن (اللام)" كُسِرت؛ للفرق بينها وبين (لام) المِلك، وقال بها: ابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن إياز، وأبو الفداء، والشيخ خالد[٥].

وجمع بينهما العكبري، فقال: "وكُسِرت لأمرين؛ أحدهما: أنه الأصل في التقاء الساكنين، والثاني: للفرق بينها وبين (لام) الملك"[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٥/٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ص(٢٣٨).
(٣) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٣٦/١.
(٤) شرح الكافية: ٤٨١/٢، شرح ألفية ابن معطٍ: ٧١٨/١، مغني اللبيب: ص(٢٣٨).
(٥) أسرار العربية: ص(٣٩٧)، اللباب: ٤٨٧/١، الكناش: ٢١٦/٢، شرح المفصل: ٣٦٥/٢، شرح التعريف بضروري التصريف: ص(٨٨)، شرح التصريح: ١٤٦/١.
(٦) اللباب: ٤٨٧/١.

وبناءً على ما سبق يتبين لي أن العلة الأحق والأولى بالقبول هي ما اعتلَّ بها الرضي وغيره من النحاة، وتبعهم الشيخ محيي الدين أن (لام) الملك إنما حركت بالكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهي العلة الأقرب إلى الواقع اللغوي من حيث اطراد القاعدة النحوية.

الفصل الثاني

العلل النحوية في المرفوعات

ويشتمل على ثلاث عشرة مسألة:

- **المسألة الأولى: سد الحال مسد الخبر.**
- **المسألة الثانية: تعدُّد الخبر في اللفظ دون المعنى.**
- **المسألة الثالثة: زيادة (كان) مع اسمها.**
- **المسألة الرابعة: إعمال (ما) عمل (ليس).**
- **المسألة الخامسة: حقيقة (عسى).**
- **المسألة السادسة: إعمال (عسى) عمل (إنَّ).**
- **المسألة السابعة: الفصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة وبين خبرها.**
- **المسألة الثامنة: بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا.**
- **المسألة التاسعة: إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها.**
- **المسألة العاشرة: حذف فعل الفاعل بعد (إنْ) الشرطية.**
- **المسألة الحادية عشرة: وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند اللبس.**
- **المسألة الثانية عشرة: نيابة المفعول له عن الفاعل.**
- **المسألة الثالثة عشرة: نيابة غير المفعول به عند وجوده.**

الفصل الثاني

العلل النحوية في المرفوعات

المسألة الأولى: سد الحال مسد الخبر

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر؛ لوجود القرينة، وقيام غيره مقامه، قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)[١]، وذلك إذا كان المبتدأ مصدَرا عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو: (ضربي زيدًا قائمًا)[٢].

فـ"ضربي" مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و"زيدًا" مفعوله، و"قائمًا" حال من ضمير يفسره "زيد"، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن "ضربي"؛ لأن الخبر وصف في المعنى، و"الضرب" لا يوصف بالقيام[٣].

وقد اختلف النحاة في تقدير الخبر في هذا المثال، ومنهم من قال: إنه لا خبر له[٤]، وقد ذكر الشيخ محيي الدين هذا الخلاف، مرجحًا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين[٥] في أن الحال في هذا المثال قد سدَّت مسد الخبر؛ معللاً بعلة تنزيل الحال منزلة الظرف في المعنى، وفي ذلك يقول:

"إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة؛ لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربي زيدًا قائمًا) لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك: "ضربي زيدًا وقت قيامه" فرق، وشيء آخر؛ وهو أن الظرف ينتصب على معنى (في)، والحال نفسه على معنى (في)، وشيء ثالث؛ وهو أن كلاً من الحال

---

(١) ينظر: المغني لابن فلاح: ٧٠٠/١، شرح ابن الناظم: ٨٨/١، البرود الضافية: ص(٣٨٤).
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٦/١.
(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢٢٨/١.
(٤) ينظر: منهج السالك: ص(٢٠٦).
(٥) الكتاب: ٤١٩/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٣/١، الكناش: ١٥٠/١، ١٥١، الفوائد الضيائية: ٢١١/١، البرود الصافية: ص(٣٨٨).

والظرف قيد، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر، أعطينا الحال هذا الحكم، فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر.

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعًا للناظم من أن الخبر محذوف، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، على خلاف بينهم في تقدير الخبر، وذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسها، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً؛ لِمَا رأوا من وجوه الشبه بينهما، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحًا لأن يقع خبرًا عن هذا المبتدأ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير، كما يُغني الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفًا، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق آراء النحاة في حكم سد الحال مسد الخبر، ورجح ما ذهب إليه سيبويه، والبصريون بجواز ذلك، وضعف غيره من المذاهب، وعلل مذهب البصريين بأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى، وأن الظرف ينتصب على معنى (في)، والحال نفسه على معنى (في)، وأن كلاً من الحال والظرف قيد، وهو ما اعتلَّ به جمهور النحاة، فالعلة هنا قياسية، قائمة على وجوه الشبه التي بين الحال والظرف؛ ولذلك قال الشيخ بجواز أن تسد الحال مسد الخبر كما يسد مكانه الظرف أيضًا؛ لأنه بمنزلته ومحمول عليه.

وقد نصَّ سيبويه على جواز أن تسد الحال مسد الخبر، دون أن يُصرح بعلة جواز ذلك؛ حيث قال: "وتقول: "عَهْدي به قائمًا"، و"عِلْمي به ذا مالٍ"، فتَنصب على أنَّه

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٢٦/١.

حال، وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفَيْنِ، وتقول: (ضَربي عبدَ الله قائمًا) على هذا الذي ذكرتُ لك"[١].

وصرَّح ابن القواس بعلة الشبه بين الحال والظرف في سد الحال مسد الخبر، من حيث إنها تقدر بـ (في)، وزاد أيضًا أنه جائز؛ لوجود القرينة، وقيام غيره مقامه، فالخبر قد يحذف وجوبًا عند وجود قرينة حالية أو مقالية تسد مسده، ولمَّا التزم حذف الخبر ولم يجز إظهاره دلَّ على أن الحال سد مسده[٢].

وقد ضعَّف الشيخ محيي الدين رأي من قال: إن الحال هي الخبر نفسها؛ معتلاً بأن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحًا لأن يقع خبرًا عن هذا المبتدأ، فإنه لا يصح أن يخبر عن المصدر هنا بالقيام، وإليها أشار: أبو حيان، وابن يعيش، والصنعاني[٣].

كما ضَعَّف الشيخ محيي الدين أيضًا: من ذهب إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر دون تقدير، لكنه لم يذكر علة تضعيفه لهذا المذهب، وقد علَّل النحاة ضعف هذا المذهب: بأنه لو كان لا خبر له، وأنه جرى مُجرى "ضربت" لقالت العرب: "ضربي"، وتكتفي وتستغني به كلامًا، وأيضًا فإنه لا يُستغنَى عن الخبر حتى يشتمل الكلام على نسبة إسنادية، وفي قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا) لم يشتمل على نسبة إسنادية، بل هي نسبة تقييدية فقط، فلا تكون على هذا كلامًا[٤].

ومما سبق من أقوال النحاة وعللهم يتبين لي أن الشيخ محيي الدين قد وافق سيبويه، وجمهور البصريين في مذهبهم، وتبعهم في العلة التي احتجوا بها لمذهبهم، وهي العلة الأقوى من جهة القياس، فإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر؛ لأنها بمنزلة الظرف في المعنى، فإنه لا فرق بين: "ضربي زيدًا قائمًا"، و"ضربي زيدًا وقت

(١) الكتاب: ٤١٩/١.
(٢) شرح ألفية ابن معطٍ: ٨٣٥/٢.
(٣) منهج السالك: ص(٢٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٣/١، البرود الصافية: ص(٣٨٨).
(٤) ينظر: منهج السالك: ص(٢٠٦).

قيامه"، فكل منهما سد مسد الخبر، وكل منهما على معنى (في) والظرف يسد مسد الخبر، فكذا الحال[1].

المسألـة الثانيـة: تعدُّد الخبـر فـي اللفـظ دون المعنـى

يجوز أن يكون للمبتدأ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدِّدةٌ، فتقول: "هذا حُلْوٌ حامِضٌ"، تريد: أنَّه قد جمع بين الطعْمَيْن، كأنَّك قلت: "هذا مُزٌّ"، فالخبرُ وإن كان متعدِّدًا من جهة اللفظ، فهو غيرُ متعدِّدٍ من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع للطعمَيْن، وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول: "هذا قائمٌ قاعدٌ" على معنَى: راكعٍ[2].

وقد اتفق الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة[3] على أن الخبر في هذه الصورة هو مجموع الخبرين معًا؛ لاتفاقهما في المعنى، وقد تبعهم الشيخ محيي الدين، ونصَّ على أنه لا يصح عطف أحد الخبرين على الآخر؛ معللاً بأن العطف يقتضي أن الثاني غير الأول، ومعنى الخبرين هنا راجع إلى شيء واحد، ولا يصح أن يكون الثاني بدلاً من الأول، أو نعتًا له، أو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأنه يؤدي إلى التناقض، وفوات المعنى المراد، وفي ذلك يقول: "وإنما لم يجز أن يُعطف أحد الخبرين على الآخر في هذه المسألة؛ لأن العطف يقتضي أن الثاني غير الأول، وقد ذهب أبو علي الفارسي[4] في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر...، وكذلك لا يصح أن يجعل الثاني منهما بدلاً من الأول؛ لأنك لو جعلته بدلاً لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما، وليس هذا هو المراد، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثاني نعتًا للأول؛

---

(1) ينظر: شرح التصريح: ٢٢٩/١.
(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٩/١.
(3) ينظر: الكتاب: ٨٣/٢، المقتضب: ٣٠٨/٤، الأصول: ١٥١/١، الخصائص: ١٦١/٢، المفصل: ص(٥٢)، البديع في علم العربية: ٨٤/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٧/١، شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/١.
(4) في هذه النسبة نظر؛ لأنه قد صرح بأن الاسمين قد تنزلا بمنزلة شيء واحد مخبر بهما عن المبتدأ، ومتحمل للضمير، يعود على المبتدأ من معنى الكلام، أي: "هذا مُزٌّ". ينظر: المسائل المنثورة: ص(٣٤).

لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه، وزعم الأخفش أن جعل الثاني نعتًا للأول جائز على معنى أنه حُلو فيه حموضة، ولا يصح أن تجعل الثاني خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأن ذلك يفوت المعنى المراد"[١].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق أن الخبر إذا تعدد لفظًا لا معنى، نحو: (الرمانُ حُلْوٌ حامِضٌ) يكون الخبر مجموع الخبرين معًا؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد؛ إذ معناهما (مُزٌّ)؛ ولذلك لا يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر، أو كونه نعتًا له، أو بدلاً منه، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، وإلا أدَّى إلى فساد المعنى، وفوات المراد منه، وهو في ذلك موافقٌ لما اعتلَّ به الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة.

قال سيبويه: "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: "هذا عبد الله منطلق"، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل –رحمه الله– أن رفعه يكون من وجهين؛ فوجهٌ أنك حين قلت: "هذا عبد الله" أضمرت "هذا" أو "هو"، كأنك قلت: "هذا منطلق"، أو "هو منطلقُ"، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك: "هذا حلو حامض"، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين"[٢].

فقد ذكر سيبويه في النص السابق أن الخليل رفعه – يعنى المنطلق– يكون على وجهين؛ فَوَجْهٌ أنّك حين قلت: "هذا عبدُ الله"، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلتَ: "هذا منطلقٌ"، أو "هو منطلقٌ"، والوجهُ الآخرُ: أن تجعلَهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك: "هذا حُلوٌ حامضٌ"، لا تُرِيد أن تَنْقُض الحَلَاوَة، ولكنك تَزْعُم أنه جَمَع الطَّعْمَينِ[٣].

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٣٠/١.
(٢) الكتاب: ٨٣/٢.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١٣٠/٢.

وذهب الأخفش[1]: إلى أن الخبر إنما هو الأول، والثاني صفة له؛ لأن المعنى: "حلو فيه حموضة"؛ معللاً بأن الصفة قد توصف، نحو: (هذا العالم العاقل)؛ وأنهما لو كانا خبرين لزم أن يكون المعنى: (حلو في حال وحامض في حال).

وهو مردود: بأنه يلزم من ذلك اجتماع الضدين لو كان المعنى حلاوة حامضة، ولا يلزم على الأول؛ لأنهما راجعان إلى الرُّمان، أو بعض أجزائه بعضه حلو وبعضه حامض، فكأنه قال: في جزء منه حلاوة، وفى جزء منه حموضة[2].

مما سبق يتبين لي أن الأرجح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة، وتبعهم الشيخ محيي الدين، فإن الخبر في هذه الصورة قد انسبك من خبرين مختلفين في اللفظ، متفقين في المعنى، لا تناقض بينهما؛ لحصول الخبر بمجموعهما، ولا يجوز هنا عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لعدم المغايرة التي يقتضيها العطف في المعنى، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض، وهذا لا يجوز، ولا يجوز جعل الثاني نعتًا للأول، أو بدلاً منه، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، وإلا أدَّى ذلك إلى خلل وتناقض في المعنى، وفوات المراد منه.

المسألة الثالثة: زيادة (كان) مع اسمها

تزاد (كان) مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب، تقول: "مررت برجل كان قائم"، أي: "مررت برجل قائم"، و(كان) زائدة لا اسم لها ولا خبر[3].

ولزيادتها شرطان؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي؛ لأنه أشبه بالحرف؛ للاشتراك في البناء، والزيادة بابُها الحرف.

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية: ٨٥/١، ارتشاف الضرب: ١١٣٧/٣، المقاصد الشافية: ١٢٩/٢، تعليق الفرائد: ١٣٠/٣.
(2) ينظر: البرود الضافية: ٣٦٢/١.
(3) ينظر: اللمع: ص(٣٨)، البديع في علم العربية: ٤٦٢/١.

والثاني: عدم التقدم؛ لأن التقدم يدل على فرط العناية، وإلغاؤه يدل على قلة الاحتفال به[١].

وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، ولا تزاد في غيره إلا سماعًا، وقد سُمِعت زيادتها مع اسمها بين الصفة والموصوف، ومنه قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[٢].

وقد اختلف النحاة في حكم زيادتها هنا، فذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة[٣]: إلى أنها زائدة مع إسنادها إلى واو الجماعة، وذهب المبرد، ومن تبعه[٤]: إلى أنها لا تزاد إلا مجردة من الضمائر، لا اسم لها ولا خبر، وما ورد في زيادتها مع اسمها فهي عندهم ناقصة غير زائدة؛ والضمير اسمها، والجار والمجرور قبلها خبرها.

وقد ذكر الشيخ محيي الدين هذا الخلاف، مرجحًا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين في القول بجواز زيادة (كان) مع اسمها؛ معللاً بعلة الاتصال؛ وذلك بأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، وفي ذلك يقول: "والمؤلف – رضي الله تعالى عنه– تابع في هذا الكلام لأبي العباس بن يزيد المبرد، فإنه منع زيادة (كان) في هذا البيت بناءً على زعمه أنها إنما تزاد مجردة، لا اسم لها ولا خبر، وخرَّجَ هذا البيت على أن قوله: (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) المتقدم عليها، كما بينا في الإعراب، وأن (الواو) المتصلة بها اسمها، وعلى هذا يكون الشاعر فصل بين الصفة

---

(١) ينظر: المغني لابن فلاح: ٧٧٠/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه: ص(٥٩٧).
والبيت من شواهد: الكتاب: ١٥٣/٢، المقتضب: ١١٦/٤، تحصيل عين الذهب: ص(٢٩٥)، اللباب: ١٧٢/١، تخليص الشواهد: ص(٢٥٢)، المقاصد النحوية: ٦٠٦/٢، خزانة الأدب: ٢١٧/٩.

(٣) ينظر: الجمل للخليل: ص(١٢٤، ١٢٥)، الكتاب: ١٥٣/٢، تحصيل عين الذهب: ص(٢٩٥)، شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٠٩، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦١/١، المساعد في شرح التسهيل: ٢٧٠/١، المقاصد النحوية: ٦٠٦/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١١٦/٤، ١١٧، اللباب: ١٧٢/١، المغني لابن فلاح: ٧٧٤/٢، شرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٤، المنهاج في شرح الجمل: ٣١٩/١، أوضح المسالك: ٢٥٨/١، المقاصد الشافية: ١٩٩/٢، البرود الضافية: ص(١٥٧١، ١٥٧٢).

والموصوف بجملة كاملة؛ (كان) واسمها وخبرها، وعلى هذا تكون هذه الجملة في محل جر صفة أُولى لـ(جيران)، وتكون (كرام) صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه؛ لوروده في أفصح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ**﴾[1].

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون (ظننت) متأخرة ومتوسطة في نحو قولك: "زيد قائم ظننت"، ونحو قولك: "زيد ظننت قائم"، ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم إن المصير إلى تقديم خبر (كان) عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره"[2].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق آراء النحاة في حكم زيادة (كان) مع اسمها، ورجح ما ذهب إليه سيبويه والبصريون؛ معللاً بأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ثم فسَّر العلة وزادها وضوحًا بالقياس على أن توسط وتأخر "ظننت" لم يمنعها من إلغائها، وضَعَّف رأي المبرد بأنها هنا ناقصة غير زائدة؛ لما يترتب على قوله من تقديم خبر (كان) عليها، وهو على خلاف الأصل.

وقد نقل سيبويه القول بزيادتها عن شيخه الخليل؛ حيث قال: "وقال الخليل: "إن من أفضلهم كان زيدًا" على إلغاء (كان)، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ"[3].

وقد تابع الشيخ محيي الدين النحاة في تعليلهم جواز زيادة (كان) مع اسمها، وفي تعليلهم أيضًا لرد مذهب المبرد، وقد زاد بعض النحاة عللاً أخرى، منها: أنها زائدة مع

(1) الأنعام من الآية: (١٥٥).
(2) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٥٩/١.
(3) الكتاب: ١٥٣/٢.

الفاعل؛ لأنه كالجزءِ منها[١]؛ ولأن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقًا لا فيما مضى، فلولا الحكم بزيادتها لما استقام هذا المعنى[٢].

مما سبق يبدو لي أن المذهب الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين في القول بجواز زيادة (كان) مع اسمها، ولا يمنع القول بزيادتها من الإسناد إليها؛ وذلك لأن المراد زيادتها من حيث المعنى، فإنه يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها تأتي لمجرد التأكيد.

كما أرى أن (كان) في بيت الفرزدق تامة لا تحتاج إلى خبر؛ وذلك لإفادتها معنًى من حيث تأكيد المُضي، ولفظًا من حيث إسنادها للضمير، وفي القول بأنها تامة واكتفائها بمرفوعها تخلص من تقدير خبر لها؛ لما يترتب على ذلك من تقديم خبرها عليها، وهو على خلاف الأصل.

وأما تأكيد المُضي في بيت الفرزدق فلا يرجع إلى الكرم، بل إلى الجِوار في الزمن الماضي، وبهذا يزول التعارض بين دلالتها على المُضي وبين وصف الجيران بثبوت ودوام الكرم على مر الزمن[٣].

المسألـة الرابعـة: إعمـال (مـا) عمـل (ليـس)

ألحقَ أهل الحجاز (ما) النافية بـ (ليس) في العمل، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا، وخبرًا منصوبًا، وبلغتهم نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾[٤]، وقال تعالى[٥]: ﴿ **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم** ﴾[٦].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٤.
(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٨٦٧/٢، وينظر: تحصيل عين الذهب: ص(٢٩٥).
(٣) ينظر: المغني لابن فلاح: ٧٧٤/٢.
(٤) يوسف: من الآية (٣١).
(٥) المجادلة: من الآية (٢).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٣٠/١.

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيُرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الدَّاخلة على الاسم والفعل، فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر[1].

وقد ذكر الشيخ محيي الدين أن (ما) النافية تعمل عمل (ليس) بجامع الشبه بينهما؛ معللاً ذلك بعلة استقراء كلام العرب في إعمالها عمل (ليس)، فقد اعتمد في هذه العلة على السماع من خلال استقراء إعمالها من لسان العرب، وفي ذلك يقول: "فإن قال قائل: فإن حَمْلَ (ما) على (ليس) بسبب هذه المشابهة يعد قياسًا في اللغة، وقد علمنا أن القياس في اللغة ممتنع، فإنا نقول في الجواب على هذا: إنه يكون قياسًا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل؛ لوجود هذا الشبه، ولكن الأمر على غير هذا، والذي حدث أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كانوا يفعلون مع (ليس)، فتلمسنا لذلك سببًا، فوجدناه على ما قد أخبرناك"[2].

اعتمد الشيخ محيي الدين في القول بإعمال (ما) عمل (ليس) على علة السماع، المبني على استقراء كلام العرب، ومعرفة حال لسانهم؛ حيث رفعوا بها الاسم، ونصبوا بها الخبر، وهو في ذلك موافق لجمهور النحاة[3].

وقد نصَّ ابن يعيش على أن لغة الحجاز في إعمالها أفصح من لغة تميم؛ لورود السماع به في القرآن الكريم، فقال: "فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾، وقال: ﴿ **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم** ﴾"[4].

---

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٥٨٧/٢.
(2) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٢٧٣/١، ٢٧٤.
(3) ينظر: المقتضب: ١٨٨/٤، الإيضاح للفارسي: ص(١٢١)، المرتجل في شرح الجمل: ص(١٧٥)، البديع في علم العربية: ٥٦٦/١، توجيه اللمع: ص(١٤٥)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٨/١، المقاصد الشافية: ٢١٦/٢، تعليق الفرائد: ٢٦٧/٣، شرح الأشموني: ٣٥١/١.
(4) شرح المفصل: ٢٦٨/١.

وعلل الدماميني جعل (ما) في الآيتين حجازية لا تميمية: بأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجردًا من (الباء) إلا وهو منصوب، نحو: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم**﴾، ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾، فيُحمل المشكوك على المتيقن[١].

ولم يكتفِ النحاة بما ورد مسموعًا في إعمالها، بل عضدوا ذلك بالقياس أيضًا؛ زيادة في التوضيح، وتثبيتًا للحكم، فذكروا أن أهل الحجاز إنما أعملوها إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ مراعاة للشبه بما هو مختص؛ وذلك (ليس)، وقد ذكر النحاة أربعة أوجه لهذا الشبه:

الأول: أن كل واحدة منهما أداة نفي، والثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك، فإذا قلت: "ما زيد قائمًا"، أو "ليس زيد قائمًا" فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول: (أمس، أو غدًا)، أو نحو ذلك، والثالث: دخولهما على المبتدأ والخبر، والرابع: دخول (الباء) في خبرها[٢].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم مرتفع بالابتداء، والخبر منتصب بإسقاط الباء.

ورُدَّ مذهبهم: بأن الشبه الحاصل بين (ما، وليس) إذا كان متَمكِّنا فلا مانع من إعطائه حقَّه من الإعمال، كما أن (كان) وأخواتها لما أشبهت الفعل المتعدِّي أُعطِيت عمله كله بحقِّ ذلك الشبه[٣].

مما سبق يتبين لي أن المذهب الراجح والأولى بالقبول هو مذهب البصريين، وتبعهم فيه الشيخ محيي الدين في إعمال (ما) عمل (ليس)؛ لورود السماع بإعمالها، تلك العلة القوية الدامغة التي لا تحتاج إلى جدال، فما اللغة وقواعدها إلا محاكاة لكلام العرب، واستعمالاتها اللغوية، وما ثبت بالنقل والاستعمال أدق وأقوى، وإن كان الوارد منه قليلاً،

(١) تعليق الفرائد: ٢٦٧/٣.
(٢) ينظر: البديع: ٥٦٦/١، المرتجل: ص(١٧٥)، المقاصد الشافية: ٢١٦/٢، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٠٧/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٢١٨/٢، البرود الضافية: ص(٧٨٧).

بالإضافة أيضًا إلى أن إعمالها يعضده القياس، فقويت على الإعمال؛ لشبهها بـ (ليس) بأوجه الشبه المتقدم ذكرها.

المسألـة الخـامسـة: حقيقـة (عسـى)

سُمِّيت هذه الأفعال أفعال مقاربة؛ لأنها لمقاربة الفعل والأخذ فيه، كقولك: "كاد يفعلُ"، و"كَربَ يفعل"، و"أنشأ يقول"، فأما (عسى) فمعناها: الطمع والإشفاق، كما أن معنى (لعلَّ) ذلك[1].

وقد اتفق جمهور النحاة على فعلية (عسى)، خلافًا للقائلين بحرفيتها، كثعلب، وابن السراج[2]، وقد وافق الشيخ محيي الدين جمهور النحاة في القول بفعليتها؛ معللاً ذلك بقبولها علامات الفعل، كـ (تاء) الفاعل، وأن دلالتها على معنى(لعلَّ)، وعدم تصرفها لا يخرجانها عن الفعلية، وذلك في معرض حديثه عن استعمالات (عسى)، فذكر أن لها استعمالين؛ الأول: أنها تستعمل بمعنى (لعلَّ)، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والثاني: أنها من باب (كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وفي ذلك يقول:

"والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر – وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب؛ وهو باب المقاربة– وهذا فعل ماضٍ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية، كـ(تاء) الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**﴾[3]، وأما جمودها ودلالتها على معنى يدلُّ عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعلٍ يدلُّ على معنى يدلُّ عليه حرفٌ وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست (حاشا، وعدا، وخلا) دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءتْ حروفٌ بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك مُوجبًا لحرفيتها"[4].

---

(1) ينظر: المرتجل: ص(١٢٨).
(2) **نُسِب إليهما في:** أسرار العربية: ص(١٢٦)، منهج السالك: ص(٦٧)، الجنى الداني: ص(٤٦١)، شرح ابن عقيل: ٣٢٢/١.
(3) محمد من الآية: (٢٢).
(4) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٠١/١، ٣٠٢.

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة فعلية (عسى)؛ لقبولها علامات الفعل، كـ (تاء) الفاعل، وذكر أن دلالتها على معنى الحرف، وعدم تصرفها ليسا دليلين على حرفيتها، وذلك قياسًا على غيرها من الأفعال التي تضمنت معنى الاستثناء وهي جامدة، كـ (خلا وعدا وحاشا).

وقد اعتمد هذه العلة جمهور النحاة، ومنهم: المبرد، والفارسي، وابن جني، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الأنباري، وابن الأثير، والعكبري، وابن الخباز، وابن القواس، وابن عقيل[١].

وعلل النحاة فعليتها أيضًا: باتصالها بـ (تاء) التأنيث، وهي من علامات الأسماء، كـ (قامتْ)[٢].

ورَدُّوا كونها غير متصرفة: بأن شبهها بـ (لعلَّ) لمَّا كان فيه معنى الطمع، و(لعلَّ) حرف لا يتصرف، فكذلك ما أشبهه[٣]، وأما كونها بمعنى الحرف فلا يوجب لها الحرفية، بدليل: (أَنفِي، وأَستفهِم)، فإن معناهما معنى الحرف، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفية[٤].

مما سبق يتبين لي أن الشيخ محيي الدين قد وافق جمهور النحاة في القول بفعلية (عسى)، واعتلَّ بما اعتلوا به من اتصالها بضمائر الرفع التي هي من خواص الأفعال، كما اعتلَّ أيضًا بعلتهم في ردَّ من قال بحرفيتها؛ لأن جمودها، وشبهها بـ (لعلَّ) معنًى وعملاً لا يُوجب لها الحرفية، وذلك هو الرأي الأولى، والأحق بالاتباع؛ إذ لا يلزم من تَغيُّرِ مدلولِها تَغيُّرُ ذاتها وأصلها الثابت لها؛ لأن الأصل عدم التغيير.

---

(١) المقتضب: ٥٣/٣، ٦٨، الإيضاح: ص(١٠٨)، اللمع: ص(١٠٠)، الأمالي الشجرية: ٣٨٢/٢، المرتجل: ص(١٢٨)، أسرار العربية: ص(١٢٦)، البديع في علم العربية: ٤٧٩/١، اللباب: ١٩١/١، توجيه اللمع: ص(٣٩٤)، شرح ألفية ابن معطٍ: ٨٩٨/٢.
(٢) ينظر: المرتجل: ص(١٢٨)، اللباب: ١٩١/١، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٨٩٨/٢.
(٣) ينظر: أسرار العربية: ص(١٢٦).
(٤) ينظر: المغني لابن فلاح: ١١٢٨/٢.

المسألـة السادسـة: إعمـال (عسـى) عمـل (إنَّ)

اختلف النحويون في إعمال (عسى) عمل (إنَّ) إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: قال باشتراكها بين الحرفية والفعلية، فهي بمنزلة "لعلَّ" إذا اتصل بها ضمير النصب، وفعل فيما عدا ذلك، وإليه ذهب سيبويه[١]، وتبعه ابن عصفور، وأبو حيان[٢].

والثاني: أنها لا تكون إلا فعلاً دائما، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب، أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، كالأخفش[٣]، والمبرد[٤]، والفارسي[٥].

الثالث: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها، وهو قول ثعلب[٦]، وابن السراج[٧].

وقد تابع الشيخ محيي الدين مذهب سيبويه في القول بأن (عسى) بمنزلة (لعلَّ) في المعنى؛ ولذلك تعمل عملها؛ محتجًا بورود السماع بإعمالها عمل (إنَّ)، ورَدَّ قول من ادَّعى مجيئها فعلاً دائمًا، كالمبرد، والفارسي، وفنَّد مذهبهما، وعلل بعلة اللزوم في بيان فساد مذهبهما؛ لما يلزم عليه من جعل خبر (عسى) مفردًا، وهو نادر أو ضرورة؛ حيث قال: "الشاهد فيه: (عساها نار كأس)[٨]؛ حيث نصب الضمير محلاً بـ (عسى)، ورفع بها ما

---

(١) الكتاب: ٣٧٤/٢، ٣٧٥.
(٢) شرح الجمل: ١٨٠/٢، ارتشاف الضرب: ١٢٣٣/٣، التذييل والتكميل: ٣٦٢/٤.
(٣) **نُسِب إليه في:** شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٨/١، ارتشاف الضرب: ١٢٣٣/٣، الجنى الداني: ص(٤٦٧)، الهمع: ٤٢٣/١.
(٤) المقتضب: ٧٠/٣.
(٥) **نُسِب إليه في:** ارتشاف الضرب: ١٢٣٣/٣، شرح التصريح: ٢٩٨/١، الهمع: ٤٢٣/١، شرح الأشموني: ٣٩٧/١.
(٦) **نُسِب إليه في:** منهج السالك: ص(٦٧)، الجنى الداني: ص(٤٦١)، مغني اللبيب: ص(١٥٨)، شرح ابن عقيل: ٣٢٢/١، التصريح: ٢٩٨/١.
(٧) **نُسِب إليه في:** أسرار العربية: ص(١٢٦)، المغني لابن فلاح: ١١٢٧/٢، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٨٩٨/٢.
(٨) **جزء بيت من:** الطويل، وهو لصخر بن العود الخضري، **وتمامه:** فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى تَشَكَّى فآتي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا.
والشاهد في قوله: «عساها نار كأس»؛ حيث جاء الاسم مرفوعًا بعد (عسى) المتصل بها ضمير النصب، على مذهب سيبويه.
والبيت من شواهد: الجنى الداني: ص(٤٦٩)، تعليق الفرائد: ٣٠٥/٣، البرود الضافية: ١١١٦/١، المقاصد النحوية: ٧٢٠/٢، الدرر اللوامع: ٢٧٨/١.

بعده على أنه الخبر، فدلَّ ذلك على أنها تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا رأي سيبويه –رحمه الله– فإنه ذهب إلى أن (عسى) قد يجيء حرفًا دالاً على الترجي فتعمل عمل (إنَّ)، فهي مثل (لعلَّ) في أن كلاً منهما يدل على الرجاء، وبَيْتُ الشاهد يدل على صحة هذا المذهب، ويلزمه أن يكون لفظ (عسى) مشتركًا، فتارة يكون فعلاً يعمل عمل (كان)، وتارة يكون حرفًا يعمل عمل (إنَّ).

وخالف في هذا المبرد، والفارسي[١]: وزعما أن (عسى) تكون دائمًا فعلاً عاملاً عمل (كان)، وذكرا أن الضمير في البيت خبر (عسى) تقدَّم على اسمه، والاسم المرفوع بعده اسم (عسى) تأخَّر عن الخبر، وهو فاسد؛ لما يلزم عليه من جعل خبر (عسى) مفردًا، وهو نادر أو ضرورة).

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد (عسى) في محل نصب مجيء (نون) الوقاية معه قبل (ياء) المتكلم، كما نقول: "إنني، ولعلني، وليتني"، ولو كان الضمير خبرًا لـ (عسى)، وكان (عسى) فعلاً كما يقول المبرد، والفارسي لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي"[٢].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن مذهب سيبويه في إعمال (عسى) عمل (لعلَّ)، وقد تابع مذهب سيبويه، واحتجَّ بما احتجَّ به من علل سماعية وقياسية؛ من ورود السماع بإعمال (عسى) عمل (لعلَّ) إذا اتصل بها الضمير منصوب المحل، واتصال (نون) الوقاية بـ (عسى) يدل على أن الضمير في محل نصب؛ لأنها لا تلحق (الياء) بعد الفعل إلا إذا كانت في محل نصب، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما قولهم: (عساك)، فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة:

(١) في نسبته إلى الفارسي نظر؛ لأنه رجح مذهب سيبويه، وأخذ به. ينظر له: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ص(٥٣٢، ٥٣٣).
(٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٣٠،٣٣١/١.

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[1].

والدليل على أنها منصوبة: أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني)، قال عمران بن حطان:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ... تُنازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[2].

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع" [3].

ويؤخذ من نص سيبويه أنه قد صرَّح بإعمال (عسى) عمل (لعلَّ)؛ لأنها بمنزلتها في المعنى؛ ولذلك حُملت عليها في العمل، لكنه لم يقل بحرفيتها كما نَسَبَ إليه الشيخ محيي الدين تبعًا لغيره من النحاة في هذه النسبة.

وأما تعليل الشيخ محيي الدين في ردِّه قول المبرد ووصفه بالفساد؛ لما يلزم عليه من مجيء خبر (عسى) اسمًا صريحًا مفردًا وهو شاذ فمرجعه إلى الرضي، وتبعه ناظر الجيش، والشيخ خالد[4].

وزاد الرضي أيضًا: أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع (أنْ) أو مجردًا، نحو: "عساك أنْ تفعل"، أو "تفعل"[5].

---

(1) **البيت من:** الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ص(١٨١).
والشاهد في قوله: «أو عساكا»؛ حيث اتصلت عسى بالضمير المنصوب، وعملت عمل لعلَّ.
والبيت من شواهد: المقتضب: ٧١/٣، اللامات للزجاجي: ص(١٣٥)، الخصائص: ٩٦/٢، المفصل: ص(١٣٤)، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧١/٢، شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢.

(2) **البيت من:** الوافر، وهو لعمران بن حطان.
والشاهد في قوله: «أو عساني»؛ حيث استدلَّ به سيبويه على أن عسى هنا بمنزلة لعل في العمل، وأن الضمير وهو الياء في موضع نصب اسمها؛ لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة.
والبيت من شواهد: المفصل: ص(١٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٦٦، شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢، الجنى الداني: ص(٤٦٦)، المقاصد الشافية: ٣٣٠/١، البرود الضافية: ص(١٠١٥)، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٣٥/٣.

(3) الكتاب: ٣٧٤/٢، ٣٧٥ .

(4) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢، تمهيد القواعد: ١٢٨١/٣، شرح التصريح: ٢٩٨/١.

(5) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢.

وعلل أبو حيان فساد مذهب المبرد: بأن فيه الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرًا، والخبر مخبرًا عنه، وهذه إحالة للمعنى[١].

وبناءً على ما سبق يتبين لي أن (عسى) بمنزلة (لعلَّ)؛ لشبهها في المعنى؛ ولذلك حُملت عليها فعملت عملها؛ لورود السماع به، وأرى أنها مع ذلك باقية على فعليتها؛ لأن تضمنها معنى (لعلَّ) لا يوجب لها الحرفية، ولا يخرجها عن أصلها؛ ولأن (عسى) فرع في العمل على (لعلَّ) وللأصول ما ليس للفروع، وحملها على (لعلَّ) في العمل لا يلزم منه تغيير ذاتها وخروجها عن أصلها الثابت لها، والأصل عدم التغيير، وهو ظاهر مذهب سيبويه، فقد نصَّ على عملها عمل (لعلَّ)، ولم يُصرِّح بأنها حرف مثلها، خلافًا لمن قال: إنها فعل وأنكر عملها عمل(لعلَّ) مطلقًا، ولمن قال: إنها حرف مطلقًا.

المسألة السابعة: الفصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة وبين خبرها

إذا خُففت (أَنَّ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: "علمت أنْ زيد قائم"، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، والتقدير: "أنَّه"، و"زيد قائم" جملة في موضع رفع خبر (أنْ)، والتقدير: "علمت أنَّه زيد قائم"[٢]، ويجب كون خبرها جملة؛ فعلية أو اسمية، نحو: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[٣]، وإذا كان خبرها فعلاً غير دعاء، ولا عادم التصرف فالأحسن أن يُفصل بينه وبينهما بأحد الأشياء المذكورة، وهي إما (قد)، وإما نفي بأحد حروفه، وإما حرف تنفيس، وإما (لو)[٤].

(١) التذييل والتكميل: ٣٦٣/٤.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨٣/١.
(٣) يونس من الآية: (١٠).
(٤) ينظر: إرشاد السالك على حل ألفية ابن مالك: ٢٥٤/١، ٢٥٥.

وقد التزم النحاة الفصل بين (أنْ) المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية، ولم يكن فعلها جامدًا أو دعاء بواحد من هذه الأدوات: (قد، والسين وسوف، ولم ولا وليس، ولو)، وقد علل الشيخ محيي الدين ذلك بعلتين؛ الأولى: التعويض مما فقدته من حذف إحدى النونين والاسم، والثانية: دفع الالتباس بينها وبين (أنْ) المصدرية، وفي ذلك يقول: "دعاهم إلى التزام الفصل بين (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية، فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها أمران؛ أولهما: أن يكون ذلك الفصل عوضًا مما فقدته؛ وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها، وثانيهما: مخافة الالتباس بـ (أَنْ) المصدرية، وذلك كما التزموا (اللام) مع المكسورة؛ دفعًا للالتباس بـ (إنْ) النافية، ولما كانت (أنْ) المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء، لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة؛ لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، فكان عِلْم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه (أنْ) المصدرية كافيًا عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق علتين لالتزام الفصل بين (أنْ) المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية، ولم يكن فعلها جامدًا أو دعاء، ويرجع أصل العلة الأولى إلى سيبويه، فقد نصَّ على أن التزام الفصل هنا؛ للتعويض مما فقدته (إنْ) المخففة من حذف إحدى نونيها؛ حيث قال:

"واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: "قد عَلِمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد عَلِمتُ أنْ فعَلَ ذاك" حتى تقول: "سيفعلُ"، أو "قد فعَلَ"، أو تنفي فتدخل (لا)؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أنَّه)، فكرهوا أن يدعوا (السين، أو قد) إذ قَدِروا على أن تكون عوضًا، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا "قد" ولا "السين"[2].

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٣٧٢/١.
(2) الكتاب: ١٦٧/٣.

فقد علل سيبويه هنا الفصل بهذه الحروف في خبر (أنْ) المخففة؛ تعويضًا لها مما حُذف منها، وقد اعتمد هذه العلة بعده كثير من النحاة، منهم: ابن السراج، وابن الوراق، والعكبري، وابن يعيش، وابن فلاح، وابن القواس، والصنعاني[١].

وقد بيَّن ابن يعيش أنهم التزموا العوض بهذه الأدوات لسببين؛ إما للتعويض عن الاسم المحذوف، وإما للتعويض عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال[٢].

ويرجع أصل العلة الثانية أن الفصل هنا إنما جاء؛ للتفريق بين (أنْ) المخففة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع؛ دفعًا للالتباس بينهما إلى ابن الحاجب، وتبعه: الرضي، وأبو الفداء، والجامي، والشيخ خالد[٣].

مما سبق يتبين لي أن الشيخ محيي الدين قد جمع بين العلتين اللتين اعتلَّ بهما النحاة، وأرى فيما يبدو لي أن العلة الأحق والأولى بالقبول هي ما اعتلَّ بها ابن الحاجب، ومن تبعه في أن سبب الفصل بين (أنْ) المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية، والفعل غير جامد أو دالٍ على الدعاء هو التفريق بينها وبين (أنْ) المصدرية الناصبة، ولولا التعويض لأدَّى ذلك إلى الخلط والالتباس بينهما.

المسألة الثامنة: بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) الناسخة، وإعمالها مشروط بأن تكون نافية للجنس، واسمها نكرة متصلة، وهي تنصب النكرة المفردة بغير تنوين، والمراد بالنكرة المفردة ما ليس مضافًا أو مشبهًا به، ويدخل فيه المثنى والمجموع، وهو مذهب

(١) الأصول: ٢٣٩/١، علل النحو: ص(٤٤٨، ٤٤٩)، اللباب: ٢٢١/١، شرح المفصل: ٥٥١/٤، المغني في النحو: ٩٩٧/٢، شرح ألفية ابن معطٍ: ٩٢١/٢، البرود الضافية: ص(١٧٨٠)،.
(٢) شرح المفصل: ٥٥١/٤.
(٣) الأمالي: ٥٠٨/٢، شرح الكافية: ٣٣/٤، الكناش: ٩٨/٢، الفوائد الضيائية: ٣٩٨/٢، شرح التصريح: ٣٣١/١.

سيبويه، وجمهور النحاة[1]، وتُبنى معها على الفتح، كبناء خمسة عشر، نحو: "لا رجلَ في الدار"، خلافًا للمبرد[2] في اسم (لا) المثنى أو المجموع فإنه قال بإعرابهما[3].

وقد ردَّ الشيخ محيي الدين مذهب المبرد؛ معللاً بناء اسم (لا) المثنى والمجموع بتركبه معها تركب خمسة عشر، وذكر أنه لا تعارض بين بناء اسم (لا) وتركبه معها تركب خمسة عشر، وبين إعرابها قبل البناء؛ وذلك لأن سبب البناء طارئٌ على ما هو من خصائص الاسم، فلا تعارض بين هذه الخاصية وبين البناء، موافقًا بذلك مذهب سيبويه، وجمهور النحاة، ومخالفًا لما ذهب إليه المبرد في القول بإعرابهما، وفي ذلك يقول: "ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنيًّا كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتجَّ لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم؛ لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها، ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة: أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم، ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًّا، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودًا في الاسم، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف – من بعد ذلك– فإن ذلك لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن هنا ندَّعي أن الاسم كان مثنى أو مجموعًا، ثم دخلت عليه (لا) فتركب معها تركب خمسة عشر، فوُجِد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم.

---

(1) الكتاب: ٢٧٤/٢، معاني القرآن للأخفش: ٢٤/١، الأصول: ٣٧٩/١، الجمل للزجاجي: ص(٢٣٧)، علل النحو: ص(٤٠٦)، الإيضاح للفارسي: ص(١٩٣)، الخصائص: ٥٦/٣.
(2) المقتضب: ٣٦٦/٤.
(3) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٣٣/١.

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه المبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد، فإما أن يقول بإعراب اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعًا وبإعراب المنادى إذا كان كذلك، وإما أن يقول ببنائهما، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني، فإن هذا متمسك بدليل في ناحية، وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوي الناحيتين، وهذا لا يجوز"[1].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا فإنه يكون مبنيًا، وقد علل بما اعتلَّ به سيبويه بأنها ركبت مع الاسم بعدها كتركب خمسة عشر؛ ولذلك بُني اسمها، خلافًا للمبرد الذي قال بإعرابهما، وقد ردَّ الشيخ محيي الدين مذهب المبرد؛ معللاً ذلك بعلتين، الأولى: هي علة عدم التعارض؛ وذلك حيث فنَّد دليل المبرد على أن اسم لا المثنى والمجموع معربٌ لا مبني؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فذكر الشيخ أنه لا تعارض بين هذه الخاصية وبين البناء؛ حيث إن البناء قد طرأ بعد التثنية والجمع، فلا تعارض بينهما.

والعلة الثانية: هي علة التناقض، وهذه العلة مبنية على الجمع بين مذهب المبرد في هذه المسألة ومذهبه في مسألة مناظرة لها؛ وهي مسألة بناء المنادى المفرد؛ حيث أجاز بناءه، ولم يعتد بوجود خاصية من خصائص الأسماء، وهذا تناقض؛ لأنه لم يسر على وتيرة واحدة في الحكم النحوي، مما يؤدي إلى عدم الاطراد في القاعدة النحوية.

قال سيبويه: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: "خمسة عشر"؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٠/٢.

في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، كما خولف بـ"خمسة عشر"[١].

أما المبرد فقد انفرد برأيه في القول بإعراب اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعًا؛ محتجًا بأن الأسماء

المثناة والمجموعة لا تُركَّبُ مع ما قبلها وتكون اسمًا واحدًا، وأن التثنية والجمع من خواص الاسم؛ لذلك كان أحق بالإعراب من البناء[٢].

وما احتج به المبرد مردود بورود السماع به عن العرب، فإنه قد ثبت استعمالهما بالبناء؛ ولذلك لم تحذف (النون) منهما في حال الإضافة؛ لأنهما مع (لا) بمنزلة اسم واحد، وفي ذلك يقول سيبويه:

"والدليل على ذلك أن العرب تقول: "لا غلامين عندك"، و"لا غلامين فيها"، و"لا أبَ فيها"؛ وأثبتوا "النون"؛ لأن "النون" لا تُحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله، أو وما بعده بمنزلة اسم واحد"[٣].

ويرجع تعليل الشيخ محيي الدين في ردِّه مذهب المبرد؛ لوقوعه في التناقض إلى السيوطي؛ حيث ردَّه: بالحمل على النظير في باب النداء؛ لأنه قال ببنائهما[٤]، فكذا هنا"[٥].

وعلل أيضًا ابن هشام، والصنعاني ضعف مذهبه: بأن سبب البناء حاصل فيه، وعلامتا التثنية والجمع لا يطولان الاسم؛ ولهذا بُني: (يا زيدان)، و(يا زيدون)، ولو صح هذا للزم الإعراب في: (يا زيدان)، و (يا زيدون)، ولا قائل به"[٦].

---

(١) الكتاب: ٢٧٤/٢.
(٢) المقتضب: ٣٦٦/٤.
(٣) الكتاب: ٢٨٣/٢.
(٤) فإنه قد صرَّح ببناء المنادى إذا كان واحدًا مفردًا معرفة، دون أن يستثني المنادى المثنى والمجموع. ينظر: المقتضب: ٢٠٤/٤.
(٥) الهمع: ٤٦٧/١.
(٦) مغني اللبيب: ص(٢٣٩)، البرود الضافية: ص(٧٥٧).

مما سبق ذكره تبين أن سيبويه، وجمهور النحاة – عدا المبرد– قد اتفقوا على القول ببناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا، وهو الرأي الأولى والأجدر بالقبول؛ لقوة حجته، ويرجحه ويقويه ورود السماع به عن العرب بإثبات النون في حال الإضافة في قولهم: (لا غلامين عندك)، ويُضعف رأي المبرد أنه قد ناقض نفسه بالقول ببنائهما في المنادى ولا فرق بينهما.

المسألة التاسعة: إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها

الإلغاء: هو ترك إعمال الفعل؛ لضعفه بالتأخر عن المفعولين، أو التوسط بينهما والرجوع إلى الابتداء، كقولك: (زيد عالم ظننت)، و (زيد ظننت عالم)[١]، والفعل القلبي إذا توسَّط بين المفعولين أو تأخَّر عنهما جاز فيه الإعمال والإلغاء، أما إذا تقدَّم عليهما ففيه خلاف بين النحاة، منهم من قال:

بوجوب الإعمال، وهم البصريون[٢]، ومنهم من قال بجواز الإعمال أو الإلغاء، وهم الكوفيون، والأخفش[٣].

وقد تابع الشيخ محيي الدين مذهب الكوفيين في القول بجواز إلغاء وإعمال أفعال القلوب إذا تقدَّمت على مفعوليها، كما هو جائز مع توسطها وتأخرها عن مفعوليها؛ محتجًا بورود السماع بذلك، ومعللاً بعلة الأصل في وجوب حمل الشواهد على ظاهرها ما لم تدع الحاجة إلى تأويلها وصرفها عن ظاهرها، وفي ذلك يقول: "الشاهد فيه قوله: "**أَنِّي وَجَدْتُ ملَاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ**"[٤]، فإن ظاهره أنه ألغى "وجدت" مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال: "وَجَدْتُ ملَاكَ الشيمَةِ الأَدَبَا" بنصب "ملاك والأدب" على

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤٦/١، البرود الضافية: ص(١٥٤٨).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥٨/٦، توضيح المقاصد: ٥٦٠/١، شرح ابن عقيل: ٤٧/٢، تعليق الفرائد: ١٦٠/٤، البرود الضافية: ص(١٥٤٨)، الهمع: ٤٩١/١.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٤/١، توضيح المقاصد: ٥٦٠/١، شرح شذور الذهب للجوجري: ٦٥٤/٢، شرح التصريح: ٣٧٥/١.
(٤) **عجز بيت من:** البسيط، نسبه العيني إلى بعض الفزاريين، **وصدره:** كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي.
والبيت من شواهد: شرح الكافية الشافية: ٥٥٨/٢، تخليص الشواهد: ص(٤٤٩)، شرح ابن عقيل: ٤٧/٢، تعليق الفرائد: ١٦٠/٤، المقاصد النحوية: ٨٦٦/٢، الهمع: ٤٩١/١، الدرر اللوامع: ٣٤١/١.

أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما، والعلماء يختلفون في تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب.

فقال الكوفيون: هو على الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج؛ **الأول:** أنه من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على "ملاك"، **والثاني:** أنه من باب الإعمال والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ، **والثالث:** أنه من باب الإلغاء لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام، بل قد سبقه قول الشاعر: "أنِّى"، وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المبيحة للإلغاء[1].

والمُنصِف الذي يعرف الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف، ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة –بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون– بمذهب الكوفيين؛ وذلك لأن الأصل أن يُحكَمَ بدلالة ظاهر الشاهد ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مُطمأن إليها؛ لأن التأويل في كل كلام ممكن"[2].

ذكر الشيخ محيي الدين في النص السابق آراء النحاة في حكم العامل المتقدم في أفعال القلوب من حيث الإعمال والإلغاء، ورجَّح مذهب الكوفيين في جواز إعمالها أو إلغاء عملها؛ لورود السماع بذلك، ولا حاجة إلى تأويل ما ورد بإلغاء عملها؛ لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، وإلا كانت الشواهد السماعية غير موثوق ومعتد بها في تأصيل الأحكام النحوية إذا أمكن تأويلها، وخروجها عما تقتضيه.

---

(1) ينظر في هذه الأوجة: شرح الكافية الشافية: ٥٥٨/٢، شرح ابن الناظم: ١٤٨/١، المقاصد الشافية: ٤٤٧/٢، ٤٤٨.

(2) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٦٦/٢، ٦٧.

وأجاز مذهبهم ابن الحاجب؛ معللاً بأن إفادة معنى الظنِّ قائم في الإلغاء تقدَّمت أو تأخَّرت، فقال: "ولا بُعد فيه؛ لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدَّمت أو تأخَّرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها على أصله، وجعلت هي تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدَّمت أو تأخَّرت، وإنما كثُر إعمالها متقدمة؛ لأن المقتضي إذا تقدَّم كان أقوى منه إذا تأخَّر"[١].

وقوَّاه العلوي، فقال: "وهو قوِيّ بالإضافة إلى استقلال الجملة الابتدائية بالفائدة دون العمل"[٢].

واعتلَّ الكوفيون إلى جانب السماع بإلغاء عملها متقدمة: بأنه إنما جاز ذلك؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر، وأيضًا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة[٣]، كما أن الأصل في العوامل التي تدخل على الجُمَل أنها لا تَعمل ولا تُؤثر هذا هو الأصل، لكن قيل: نصبت (ظنَّ) وأخواتها مفعولين على التشبيه بـ (أعطيت)؛ لأن "أعطى، وكسا" تنصب مفعولين، والفرق بين البابين أن باب (كسا، وأعطى) لا يختص بجملة المبتدأ والخبر[٤].

فإذا ثبت أنَّ الأصل فيها ألا تعمل تبيَّنَ لِمَ انفردت بالإلغاء؛ لأنَّ في ذلك رجوعًا إلى الأصل [٥].

وأما البصريون فقد اعتلُّوا لمذهبهم: بأنه لم يجز ذلك؛ لأن المقتضي إذا تقدم وقع في أعلى مراتبه فقوي بذلك، وأن تصديرك بالفعل دليل على الاعتماد عليه، وأنك جعلت ما بعده في حيز ما قدمت من "علم"، أو "ظن"، فلا يسوغ إلغاؤها لذلك، ويدلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ إلغاء (ظننت) أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدر كلام[٦].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٦٢/٢.
(٢) المنهاج في شرح الجمل: ٢٦٤/١.
(٣) ينظر: تعليق الفرائد: ١٦١/٤.
(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ص(٣٨٥).
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٥/١، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٥٠٦/١.
(٦) ينظر: أسرار العربية: ص(١٦٠)، المغني لابن فلاح: ١١٠٢/٢، التذييل والتكميل: ٥٨/٦.

أما عن رأي سيبويه في هذه المسألة فيُفْهَمُ من كلامه أنه بَنَى إعمالها أو إلغاءها على المعنى المراد منها، وما يقصده المتكلم في نيته من الشك أو اليقين، وأفاد إن كانت نية المتكلم في معنى هذه الأفعال هي الشك وجب إعمالها سواء تقدَّمت أم تأخَّرت، وفي ذلك يقول: "فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيَّته من الشك أَعْمَلَ الفعلَ قَدَّم أوْ أَخَّر، كما قال: "زيدًا رأيتُ"، و"رأَيتُ زيدًا"[1].

ويؤيد ذلك قول الدكتور/ فاضل السامرائي في هذه المسألة: "إنَّ قول النحاة: إنَّه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخَّر قد يُفهم منه أَنَّه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم دون نظر إلى المعنى.

والحق أَنَّ معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مُقيَّد بالمعنى، فليس له أَنْ يُعمِلَ أو يُلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى"[2].

وبناء على ما سبق يبدو لي أن الأرجح والأقوى من جهة القياس والاستعمال هو مذهب البصريين القائل بوجوب إعمال أفعال القلوب إذا تقدَّمت على معموليها؛ وذلك لأنها أفعال، والفعل يقتضي العمل؛ ولقوتها بالتصدُّر من حيث إفادة معنى الظن، ومن حيث تسلطها على معموليها.

وما ورد من شواهد في إلغائها متقدمة فقد أوَّلهَا النحاة بما يفيد إعمالها، وأيضًا فهي لا تُبنى عليها قواعد؛ لقلتها.

(1) الكتاب: ١٢٠/١. ونُسِب إليه في البرود الضافية: ص(١٥٤٨).
(2) معاني النحو: ٣٣/٢.

المسألـة العاشـرة: حـذف فعـل الفاعـل بعـد (إنْ) الشرطيـة

(إنْ) الشرطية من خواص الأفعال لا تدخل إلا عليها، لكنهم أضمروا بعدها لما كانت أم الباب، وأيضًا لا يليها الاسم إلا وبعده فعل مُفسِّر، كقوله تعالى[١]: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[٢].

وإنما كان حذف الفعل واجبًا مع وجود المفسر، نحو: **(اسْتَجَارَكَ)** الظاهر؛ لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام[٣].

والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب؛ لأن **(اسْتَجَارَكَ)** المذكور كالعوض من **(اسْتَجَارَكَ)** المحذوف، ولا يُجمَع بين العِوض والمُعوَّض منه[٤].

وقد ذكر الشيخ محيي الدين علة حذف فعل الفاعل في هذه الآية الكريمة، وهي علة العوض أو التعويض؛ لأن **(اسْتَجَارَكَ)** المذكور عوض عن المحذوف، ولا يُجمَع بين العوض والمعوض منه، وفي ذلك يقول: "إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبًا؛ لأنهم اعتبروا **(اسْتَجَارَكَ)** الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوض والمُعوَّض منه؛ فلذلك لم يجيزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها"[٥].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة وجوب حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية؛ لوجود ما يفسره وهو كالعوض منه، وهذا على مذهب سيبويه، وجمهور البصريين فهم لا يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، ولا أن يرتفع

---

(١) التوبة من الآية: (٦).
(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١٤٠/٦.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٨٦/٢.
(٤) ينظر: شرح التصريح: ٤٠٣/١.
(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ٩٨/٢.

الاسم هنا (أحدٌ) على الفاعلية بالفعل المؤخر عنه **(اسْتَجَارَكَ)**؛ لأنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله، خلافًا للكوفيين في ذلك.

وقد علل سيبويه أنَّ (إنْ) الشرطية إذا دخلت على اسم فإنه يرتفع بالفعل المفسر للفعل المحذوف بعدها؛ لأنه لا يُبتدأ بعدها الأسماء، ولا يليها إلا الفعل، واعتمدها بعد سيبويه كثير من النحاة[١].

قال سيبويه: "واعلم أن قولهم في الشعر: "إنْ زيدٌ يأتكَ يكن كَذا"، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: "إنْ زَيدًا رَأيتُهُ يكُنْ ذلك"؛ لأنه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها"[٢].

وعلل الرضي لحذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية في الآية الكريمة، ثم الإتيان له بمفسر من الناحية الدلالية؛ فالغرض من هذا الحذف عنده هو الإبهام ثم التفسير؛ لأنه أوقع في النفس؛ لأنها تتشوق إلى معرفة المقصود من المبهم المتقدم، إلى جانب التأكيد الذي يفيده تكرار الفعل بذكره مبهمًا، ثم مُفسَّرًا[٣].

مما سبق من أقوال النحاة وعللهم يتبين لي أن الشيخ محيي الدين قد تابع سيبويه، وجمهور البصريين في تعليلهم وجوب حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية مع وجود مفسره؛ لئلا يُجمَع بين العوض والمعوض منه، وهي العلة المطردة والأولى والأقرب إلى الواقع اللغوي المبني على الإيجاز، ويدل على ذلك أنه لا يجوز ذكر الفعل معها، كما أن الأصل في أدوات الشرط أن يليها الفعل، وتقتضي العمل فيه؛ ولهذا بطل تقدير الابتداء في الآية الكريمة، ووجب تقدير الفعل.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٢/١، شرح الرضي على الكافية: ٩٨/٤، شرح الكافية لابن فلاح: ٣١٢/١، شرح ابن الناظم: ١٦١/١، البرود الضافية: ص(٢٤٤)، الفوائد الضيائية: ١٦٢/١، شرح التصريح: ٤٠٣/١، شرح الأشموني: ١٠٢/٢.

(٢) الكتاب: ١١٣/٣، ١١٤.

(٣) شرح الكافية: ١٩٩/١.

المسألـة الحاديـة عشـرة: وجوب تقديـم الفاعـل على المفعول عند اللبـس

يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع، منها: أن يخاف التباس أحدهما بالآخر؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: (ضرب موسى عيسى)، و(أكرم هذا الذي قام) ونحو ذلك، فإن وُجِدت قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يمتنع التقديم، نحو: (ضربت موسى سلمى)، و(أكل الكمثرى موسى)[١].

وهذا مذهب الجمهور، ونازع في ذلك ابن الحاج، وأجاز التقديم في هذه الأمثلة مع وجود اللبس الحاصل بتقديم المفعول على الفاعل[٢].

وقد تبع الشيخ محيي الدين مذهب جمهور النحاة، واعترض على ابن الحاج في إجازته تقديم المفعول على الفاعل مع وجود اللبس بينهما، دون قرينة تميز بينهما، وقد احتجَّ ابن الحاج: بأن ذلك من قبيل الإجمال ومقاصد البلغاء، كما تقول العرب: (عُمَير) في تصغير "عُمَر"، و"عَمْرو" مع وجود اللبس بينهما، وبالقياس على جواز تقديم خبر (ما زال) على اسمها في الآية الكريمة: ﴿**فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ**﴾[٣]، وقد فنَّد الشيخ حجته؛ معللاً بعلة المغايرة بين قصد المتكلم الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء وبين قصده الإلباس الذي يؤدي إلى الغموض وعدم الفهم، وبعلة الفرق بين قياسه تقديم المفعول على فاعله وبين تقديم خبر (ما زال) على اسمها في قوله تعالى: ﴿**فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ**﴾ في جواز كون (تلك) اسمها، و(دعواهم) خبرها والعكس، وفي ذلك يقول: "اعلم أن أهم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادَّعاه دليلان؛ أولهما: أن الإجمال من مقاصد البلغاء، وثانيهما: أن بعض النحاة[٤] أجاز

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٣١٢/١.

(٢) **ينظر رأي الجمهور وابن الحاج في:** التذييل والتكميل: ٢٨٣/٦، توضيح المقاصد: ٥٩٤/٢، مغني اللبيب: ص(٥٦٣)، تعليق الفرائد: ٢٧٠/٤، البرود الضافية:ص(٢٣٣)، شرح التصريح:٤١٢/١، الهمع: ٥١٥/١، شرح الأشموني: ١١١/٢.

(٣) الأنبياء: من الآية (١٥).

(٤) أجاز ذلك الزجاج، ونقل أنه لا خلاف بين النحويين في جوازه. ينظر: معاني القرآن له: ٣٨٦/٣.

في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ كون (تلك) اسم (زالت)، و(دعواهم) خبرها، وأجاز العكس، وهذه الصورة في المبتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول، وهذا الاستدلال خالٍ عن التحقيق، جارٍ على ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت.

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلاً؛ لأن هذا لا يفيده شيئًا؛ لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يُقِرّه أحد منهم، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعاني المحتملة، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن، بل تكون المعاني كلها أمام الذهن سواء، فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس، وإن لم يتبادر أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال، والذي معنا الآن من قبيل الإلباس وليس من قبيل الإجمال، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب موسى عيسى) لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب؛ بسبب كون الأصل في الفاعل أن يجيء قبل المفعول، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس، بخلاف ما لو قلت: (عمير) فإن السامع سيتردد في أن هذا اللفظ تصغير (عمر) أو تصغير (عمرو)، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين، فلا تَحْكُم بأحدهما، بل تبقى متوقفًا إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد.

وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر، وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فمما لا يقضي العجب منه؛ لوجود الفرق البيّن بينهما، فإن المبتدأ عين الخبر في الماصدق، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن

الأول عين الثاني، والفاعل غير المفعول طبعًا، فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام"[١].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة منع تقديم المفعول به على الفاعل إذا خيف لبس أحدهما بالآخر، وردَّ ما ادعاه ابن الحاج من جواز التقديم مع اللبس بأن ذلك يوقع في الإلباس، وأن قياسه التقديم هنا على تقديم خبر (ما زال) عليها هو قياس مع الفارق، وعليه فلا استدلال له.

وقد تابع الشيخ محيي الدين النحاة في تعليلهم منع هذه الصورة، وفي الردَّ على ابن الحاج، ومنهم: المرادي، والشاطبي، والأشموني، والصبان[٢].

وبناءً على ما سبق عرضه، وما ساقه الشيخ محيي الدين من علل تبعًا للنحاة يتبين لي ضعف ما ذهب إليه ابن الحاج، وقوة واتحاد علل النحاة في القول بوجوب تقديم الفاعل على المفعول عند اللبس؛ لخفاء الإعراب، وعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية للتمييز بينهما، وهو ما اعتلَّ به الشيخ محيي الدين في رَدِّ رأي ابن الحاج، وينبغي فيما ورد من الإلباس تقديم المفعول على الفاعل، وإسناد المسند إلى المسند إليه؛ محافظة على الرتبة، ورجوعًا إلى الأصل؛ وذلك لانتفاء القرينة اللفظية أو المعنوية التي تزيل اللبس؛ مما يؤدي إلى الإبهام على السامع، وعدم فهم المعنى المراد، وهو ما ينافي مقاصد العرب في كلامها القائم على التبيين والإفهام.

المسألة الثانية عشرة: نيابة المفعول له عن الفاعل

اختلف النحاة في إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إذا كان مفعولًا له، وكذلك إقامة الحال والتمييز، فمنع جمهور النحاة نيابتهم عن الفاعل، وأجازه الأخفش[٣] في الجار والمجرور الواقع مفعولاً له، وقد تبع الشيخ محيي الدين مذهب جمهور النحاة،

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٢٠/٢.
(٢) توضيح المقاصد: ٥٩٥/٢، المقاصد الشافية: ٦٤/٢، شرح الأشموني: ١١١/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٠/٢.
(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢٩٠/١.

وعلل المنع في ذلك بعلة الوقوع؛ فإن كلاً من المفعول له والحال والتمييز كالواقع في جواب سؤال مُقدَّر، وبذلك تصير هذه الأنواع كأنها من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل، وفي ذلك يقول:

"والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالاً على التعليل؛ وذلك لأن الحرف إذا كان دالاً على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل سأل، فقال: لِمَ كان ذلك؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله؛ فلهذا لم يجوزوا نيابته، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سائل"[1].

وافق الشيخ محيي الدين جمهور النحاة في القول بمنع نيابة الجار والمجرور إذا دلَّ على التعليل، وحَمَلَ عليه في المنع الحال والتمييز، وتبعهم في علة ذلك؛ لأن كل واحد منهم كالواقع في جواب سؤال مقدر، كأنهم من جملة أخرى غير التي منها الفعل، وقد اعتمد هذه العلة: ابن الحاجب، والشيخ خالد، والصبان[2].

وقد علل ابن فلاح منع إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إذا كان مفعولًا له بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو أقيم مقام الفاعل لم يبق للفعل علة، ولا يكون فعل بغير علة.

والثاني: أنه قد تكون علة لأفعال متعددة، كقولك: "كسوت وأعطيت إكراما لك"، فلو أقيمت مقام الفاعل لتعين الفعل الرافع له، وبقي ما عداه غير معلل.

---

(1) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٤٧/٢، ١٤٨.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: ٥٢/٢، شرح التصريح: ٤٢٨/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩٤/٢.

والثالث: أنه إما بـ(اللام) أو مقدر بها، و(اللام) لها معنى غير العلة، فلو أقيم مقام الفاعل لم يعلم أنه للعلة؛ فلذلك امتنع إقامته مقام الفاعل[١].

وعلله أبو حيان: بأنه بيان لعلة الشيء، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه[٢].

وعلله الصنعاني: أنه لو كان منصوبًا لم يجز إقامته؛ لأنه لا يفهم منه التعليل إلا مع النصب، فإذا أقيم زال النصب، فيبطل معناه[٣].

أما علة منع إنابة الحال والتمييز فقد علل ابن فلاح ذلك بوجهين؛ **أحدهما:** أن وقوعهما موقع (الفاعل) مما يُجَوِز إضمارهما، وهما لا يكونان مضمرين، **والآخر:** أن الحال زيادة في الخبر، وإسناد الفعل إليها يصيرها مخبرًا عنها، وذلك يرفع حكم وضعها وهو الزيادة في الخبر، والتمييز جيء به؛ لرفع إبهام السابق، وإقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له[٤].

وقد علل الرضي هذه المسألة تعليلاً وافيًا شاملاً، جمع فيه جميع أنواع المنصوبات التي مُنِع وقوعها موقع الفاعل، وبيَّن فيه شدة ارتباط الفعل بفاعله، أو بما يقوم مقامه من حيث المعنى، فقال: "قوله: "والمفعول له والمفعول معه كذلك" إنما لا يقومان مقام الفاعل؛ لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألا يذكر لفظًا، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول يقع عليه، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر؛ ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام

(١) شرح الكافية: ٣٣٨/١، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٢/٢.
(٢) التذييل والتكميل: ٢٣٢/٢، وينظر: البرود الضافية: ص(٢٨٩).
(٣) البرود الضافية: ص(٢٨٨)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥١/١.
(٤) شرح الكافية: ٣٣٨/١، ٣٣٩.

الفاعل، كالمجرور بـ (لام) التعليل، نحو: "جئتك للسمن"، فلا يقال: "جئ للسمن"؛ إذ رُبَّ فعل بلا غرض؛ لكونه عبثًا، فمن ثَمَّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل.

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروریاته، وأما الحال فإنها وإن كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه[1].

وجمع بينهم أيضًا ابن القواس بعلة أكثر إيجازًا، وأشد وضوحًا، فقال: "وأما منع إقامة المفعول له مقام الفاعل؛ فلبطلان معناه؛ لأنه إن لم تقدر فيه (اللام) امتنع كونه مفعولاً له، وإن قدرت فيه وجب نصبه، وإقامته مقام الفاعل يوجب رفعه فتدافعا، وكذلك لا يقام مقامه الحال والتمييز؛ لأن ما يقام مقام الفاعل يجوز إضماره، والحال والتمييز لا يقبلان التعريف فلا يجوز إضمارهما"[2].

مما سبق يتبين لي تعدد علل النحاة في نيابة الجار والمجرور الدال على التعليل، وما حُمِل عليه من باقي المنصوبات، وأرى أن الأولى والأقرب منها هو ما اعتلَّ به الشيخ محيي الدين؛ لأن علة تقدير السؤال في هذه الأسماء يجعلها كأنها من جملة أخرى كما ذكر، والفاعل ونائبه مع الفعل كالجزءِ الواحد، وهو ما يُبيِّن شدة الارتباط بينهما، وقد أكد الرضي على قوة هذه العلاقة بأن النائب مقام الفاعل لا بد أن يكون من ضروريات الفعل من حيث المعنى، أي: يستلزمه الفعل ويطلبه، وبذلك تتضح العلاقة الوثيقة الصلة بين الفعل وفاعله وما يقوم مقامه؛ ولذلك قُدِّم المفعول به أولاً إذا وُجِد؛ لشدة طلب الفعل له عن باقي المنصوبات.

كما أرى أن ما اعتلَّ به ابن القواس من أكثر العلل إيجازًا، وأشدها دقة، وأوفاها بالغرض، وأقربها مراعاة وموافقة للقاعدة النحوية.

---

(1) شرح الكافية: ٢١٨/١، ٢١٩.
(2) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٦٢٢/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣١٠/٤.

المسألة الثالثة عشرة: نيابة غير المفعول به عند وجوده

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به، لكن هو الأصل في النيابة عنه فيما له من الأحكام؛ كالرفع، والعمدية، ووجوب التأخير، وغير ذلك[١]، فإذا خلا فعل ما لم يسم فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف متصرف، أو مصدر كذلك، أو جار ومجرور، بشرط حصول الفائدة، بتخصيص النائب عن الفاعل، أو تقييد الفعل بغيره[٢].

وقد أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقًا، سواء تقدَّم أو تأخَّر، وأجازه الأخفش بشرط تقدمه على المفعول به، خلافًا للبصريين في ذلك فقد منعوا نيابة غيره مع وجوده مطلقًا.

وقد ذكر الشيخ محيي الدين هذا الخلاف تعليقًا على ما أورده ابن هشام من شواهد في هذه المسألة، وقد رجَّح مذهب الكوفيين والأخفش[٣]؛ معللاً مذهبهم بعلة التقديم فيما ورد من شواهد، فقد تقدَّم على المفعول به غيره وناب عنه مع وجوده، والسماع حُجة لهم، خلافًا للبصريين[٤]، وفي ذلك يقول: "والبيتان والقراءة في الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعًا؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية"[٥].

تحدَّث الشيخ محيي الدين في النص السابق عن علة جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده؛ لورود السماع به، وهو حُجة للكوفيين والأخفش فيما ذهبوا إليه، وتبع مذهبهم من البصريين: ابن مالك، وابن النحاس، وناظر الجيش[٦].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١٢٧/٢.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٦٩/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، شرح ابن الناظم: ص(١٧٠)، التعليقة لابن النحاس: ص(١٣٥)، الكناش: ١٣٩/١، ارتشاف الضرب: ١٣٣٩/٣، توضيح المقاصد: ٦٠٧/٢، شرح ابن عقيل: ١٢١/٢، المقاصد الشافية: ٤٢/٣، الهمع (٥٢٠/١).
(٤) ينظر: التبيين: ص(٢٦٨)، شرح الكافية لابن فلاح: ٣٤٠/١، شرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١، التعليقة لابن النحاس: ص(١٣٥)، ارتشاف الضرب: ١٣٣٨/٣.
(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١٥١/٢.
(٦) شرح التسهيل: ١٢٨/٢، التعليقة على المقرب: ص(١٣٦)، تمهيد القواعد: ١٦٣٢/٤.

وقد علل ابن النحاس مذهب الكوفيين بالقياس؛ لأنه كما جاز إقامة أيها شئت عند عدم المُصرَّح، فكذلك يجوز عند وجوده قياسًا لأحدهما على الآخر[١].

وما ذكره ابن هشام من استدلال بالسماع لمذهب الكوفيين والأخفش هو ما جعله الشيخ محيي الدين حجة وترجيحًا لمذهبهم، ومن هذه الشواهد قراءة أبي جعفر: ﴿**لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[٢]، بالبناء للمجهول؛ حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل، مع وجود المفعول به (قومًا)، وقول الشاعر:

وإنما يُرْضِي المنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[٣].

حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله: "بذكر" عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قوله: "قلبه".

وقول الآخر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدًا ... وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى[٤].

حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله: "بالعلياء" عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله: "سيدا"، والدليل على أن الجار والمجرور في هذه الشواهد قد أناب مع وجود المفعول به أنه جاء به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه.

---

(١) التعليقة على المقرب: ص(١٣٦).
(٢) الجاثية: من الآية (١٤). وتنظر القراءة في: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٠/١، ٤٥/٨، النشر في القراءات العشر: ٣٧٢/٢، إتحاف فضلاء البشر: ص(٥٠٢).
(٣) **البيتان من:** الرجز المشطور، مجهولا القائل.
والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ١٢٨/٢، التذييل والتكميل: ٢٤٤/٦، تخليص الشواهد: ص(٤٩٧)، تمهيد القواعد: ١٦٢٩/٤، شرح التصريح: ٤٢٩/١.
(٤) **البيت من:** الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ص(١٧٣).
والبيت من شواهد: شرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، شرح ابن الناظم: ١٧٠/١، التذييل والتكميل: ٢٤٤/٦، تمهيد القواعد: ١٦٢٩/٤، المقاصد الشافية: ٤٤/٣، المقاصد النحوية: ٩٧٢/٢.

مما سبق يتبين لي أن الأولى بالاتباع، والأحق بالقبول هو مذهب الكوفيين والأخفش، وهو ما ارتضاه الشيخ محيي الدين؛ معللاً بثبوت السماع به، وهو لهم حجة، وأما تخريج البصريين لهذه الشواهد، وتغييرها عن ظاهرها فهو تكلف لا مُقتضى له.

الـخـاتـمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخير من نطق بلسان عربي مبين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد توصلت بفضل الله تعالى إلى خاتمة هذا البحث، والذي حاولت من خلاله أن أُبرز جانبًا مهمًا من جوانب الفكر النحوي لدى الشيخ محيي الدين؛ ألا وهو التعليل النحوي، وقد خرجتُ من البحث بالنتائج الآتية:

١- يُعدُّ الشيخ محيي الدين عَلَمًا من أعلام العربية في العصر الحديث، فهو العلامة المحقق المدقق، شيخ المحققين، واسع الاطلاع، شديد الذكاء، متنوع الثقافة، متين الحجة، صاحب المؤلفات الجمَّة النفيسة، والتحقيقات العلمية الواسعة النافعة، والذي أفنى عمره معتكفًا على تأليف الكتب النافعة، وتحقيق كتب التراث وإخراجها إلى النور؛ مساهمة في إحياء التراث العربي، ونشره بين طلاب العلم، ليس فقط في مجال الدراسات النحوية والصرفية، وإنما في شتى ألوان العلوم والفنون والمعرفة؛ خدمة للغة كتاب الله، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وتيسيرًا ونفعًا لأبناء العربية وطلابها.

٢- أظهر البحث أن تحقيق الشيخ محيي الدين، الموسوم بـ (عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) من المؤلفات النحوية الجادة، المليئة بالعلم والمعرفة، ويمتاز بأنه أنفس مؤلفاته التي سجلت آراءه واتجاهاته بوفرة التعليل والتحليل، والتي تشهد برسوخ قدمه، وعلو كعبه، وسعة اطلاعه، وطول باعه في الدراسات النحوية والصرفية، فلم يدخر وسعًا في هذا السفر المبارك؛ لتقريب مباحثه، وتعليل مسائله، وإتمام فوائده، وبسط مجمله، وإيضاح ما أشكل منه، وتتبع الآراء النحوية وتحليلها، وبيان الراجح من الضعيف منها، مما يدل على عمق مادته، وقوة شخصيته النحوية والنقدية والتحليلية بما يعود بالنفع على دارسي العربية وعلومها.

٣- أبرز البحث أهمية العلة في مجال الدرس النحوي، فهي وثيقة الصلة بالنحو، ومن أهم أركان القياس، فالنحو في حقيقته أحكام وقواعد، والعلة لها دورها البارز في

تفسير الظواهر النحوية، وتأصيل قواعد اللغة وتقريرها، وتقريبها للأفهام، وبيان حكمة الواضع لها؛ ولذلك فقد لازمت الدرس النحوي، وارتبطت به منذ نشأته.

٤- تميَّز الشيخ محيي الدين في هذا التحقيق بالتعليل لأغلب المسائل والأحكام النحوية التي ذكرها ابن هشام، وحتى التي لم يذكرها واستدركها عليه الشيخ محيي الدين، بما يدل على إلمامه بدقائق شرح ابن هشام، وفهم أسراره، والإحاطة به، ودراسته دراسة علمية جادة مستفيضة، تكشف عن براعته في التأليف، وقدرته الفائقة على الشرح والتعليل والتحليل، ومعالجة القضايا النحوية بأسلوب تعليمي سهل وبسيط، وقد اتخذ ما استدركه عليه من العلل صورًا متعددة، منها:

- أن يكون استدراكه عليه تفسيرًا وتوضيحًا للعلة النحوية عندما يذكرها مختصرة مقتضبة لتقرير الحكم النحوي، كما في مسألة (إعراب الفعل المضارع)؛ حيث ذكر ابن هشام أنه أُعرِبَ؛ لمشابهته للاسم، ولم يذكر أوجه الشبه بينهما، وهو ما وضحه الشيخ محيي الدين وفصَّل فيه، ومنه أيضًا مسألة (إعمال ما عمل ليس).

- وقد يستدرك عليه تعليلاً لحكم ذكره دون تعليل، كما في مسألة (أصالة النكرة عن المعرفة)، فقد ذكر ابن هشام أصالة النكرة عن المعرفة دون تعليل، وذكره وأوضحه الشيخ محيي الدين، ومنه أيضًا مسألة (الفصل بين أنْ المخففة من الثقيلة وبين خبرها).

- وقد يستدرك عليه الحكم النحوي وتعليله معًا، كما في مسألة (الأصل في الأسماء الإعراب)؛ حيث استدرك عليه هذا الحكم مع التعليل له في معرض حديث ابن هشام عن أن الأصل في الأفعال البناء، فذكر حكم الاسم تبعًا ومناسبة لذلك، ومنه أيضًا مسألة (كسر لام ذلك).

- وقد يستدرك عليه خلافًا نحويًّا وتعليله معًا، كما في مسألة (حقيقة نِعمَ، وبِئسَ)؛ حيث استدرك عليه مذهب الكوفيين في أصلهما، وعلل لضعف مذهبهم، وردَّ استدلالهم، ومنه أيضًا مسألة (بناء اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا)؛

حيث استدرك عليه علة بناء اسم (لا)، وذكر رأي المبرد في هذه المسألة، وعلل لضعف مذهبه.

٥- لم يسرف الشيخ محيي الدين في استخدام العلة، بل اقتصر منها على ما يظهر الحكم النحوي ويدعمه، كما اتسم أسلوبه في تناولها بالسهولة والبساطة، والبعد عن التكلف، واستخدام الأسلوب الفلسفي والمنطقي، والجدل المغالى فيه.

٦- لم يصرح الشيخ محيي الدين بلفظ العلة في المسائل التي قمت بدراستها، فلم يقل: "وعلة ذلك"، أو "العلة أن"، وإنما كان جُلُّ اهتمامه أن يسلط الضوء على الحكم النحوي؛ ليظهره، ويفسره.

٧- اعتمد الشيخ محيي الدين على جُلِّ أنواع العلة، كالعلة الجدلية والقياسية والتعليمية، وكانت التعليمية الأكثر استخدامًا، فقد فاض بها شرحه المبارك بما يتناسب مع طبيعته كسفر تعليمي بأسلوب مبسط، لا يشوبه تعقيد أو غموض، ينهل منه المتلقي، ويعتمد عليه الدارس.

٨- استخدم الشيخ محيي الدين في تعليلاته النحوية العلل البسيطة؛ القائمة على تعليل الحكم النحوي من وجه واحد، وهي الأكثر استعمالاً في شرحه؛ لسهولتها في تفسير وترسيخ الحكم النحوي في أذهان المتعلمين، ومنها -على سبيل المثال- تعليله في مسألة الأصل في الأسماء الإعراب، ومسألة بناء المضارع المتصل بنون النسوة، ومسألة إعراب (أيّ) الموصولة، ومسألة إعمال عسى عمل (إنَّ)، ومسألة حذف الفعل وجوبًا مع وجود ما يفسره، ومسألة نيابة غير المفعول به مع وجوده، وغيرها مما سبق.

وقد تكون العلة مركبة من أكثر من وجه على جهة التلازم؛ زيادة في توضيح الحكم النحوي وترسيخه، واستقصاء جميع جوانبه، ومنها-على سبيل المثال- مسألة زيادة (كان) مع اسمها، ومسألة كسر (لام) البعد في ذلك، ومسألة سد الحال مسد الخبر، ومسألة إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها، وغيرها.

٩- كان الشيخ محيي الدين ذا شخصية بارزة في علم النحو، فلم يكن مجرد ناقل لمذاهب النحاة وآرائهم، بل كانت لديه المقدرة العلمية التي تمكنه من التحليل والنقد، وإبداء الرأي، واختيار ما صح لديه بالحجة والدليل، وتفنيد ما ثبت بطلانه وفساده، فقد ترك أثرًا واضحًا من خلال تعليقاته وتفسيراته على شرح ابن هشام، وكل هذا ينم عن شخصية علمية واعية قادرة على المناقشة والاختيار والرد، والفصل بين المذاهب النحوية بدقة وعناية، مما أضفى على الشرح ثراءً علميًّا يفيد الدارسين والباحثين في حقل الدراسات النحوية.

١٠- أوضح البحث مدى تأثر الشيخ محيي الدين في تعليلاته بالنحاة السابقين، فإن أغلب العلل النحوية يرجع مصدرها الأصلي إلى إمام النحاة سيبويه؛ إذ إنه يمثل المراحل الأولى لنشأة العلة النحوية، ثم سار النحاة بعده على نهجه، وتناولوها إما بالشرح والتحليل، وإما بالتفريع وإضافة بعض العلل عليها، وتبعهم في ذلك الشيخ محيي الدين، فقد ساق علل سيبويه، والنحاة السابقين؛ تفسيرًا وتوضيحًا لما يذكره ويُقِرُّه من أحكام، ولم ينفرد بذكر علة مستحدثة أو مبتكرة، وربما يرجع ذلك لاستواء علم النحو على سوقه، فقد أودع فيه السابقون جُلَّ أسراره ودقائقه، وأحصوا جميع جوانبه وظواهره تحليلاً وتفصيلاً، وتسلَّم المتأخرون ذلك الموروث بالنظر فيه؛ تحليلاً ومناقشة وعرضًا للقضايا النحوية، والفصل فيها.

١١- كان للعلة النحوية دور مهم في اختيارات الشيخ محيي الدين واعتراضاته على النحاة، فلا يقطع بصحة مذهب أو ضعفه إلا برجحان علته ودليله، وكان لذلك الأثر البالغ في أن يمتاز الشيخ محيي الدين بالحيادية والموضوعية في الفصل بين المذاهب النحوية.

١٢- أثبتت الدراسة أن الشيخ محيي الدين قد أخطأ في نسبة رأي إلى الفارسي دون التثبت من صحة نسبته إليه تبعًا للنحاة السابقين؛ حيث نسب إليه أن (عسى)

تكون دائمًا فعلاً عاملاً عمل (كان)، ولا تعمل عمل (إنَّ)؛ حملاً لها على (لعلَّ) في المعنى، والصحيح أنه قال بجواز إعمالها، ونصَّ على ذلك في كتبه.

وأخيرًا فإني أوصي من خلال هذه الدراسة لكتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) بتسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية المرموقة في علم النحو من خلال دراسة جادة مستفيضة لمظاهر الفكر النحوي لدى الشيخ محيي الدين، سواء أكانت في هذا الكتاب؛ نظرًا لقيمته، وغزارة مادته العلمية، أم في مؤلفاته الأخرى، بما يعكس براعته في ميدان الدراسات النحوية والصرفية، ويكشف عن عمق فكره النحوي والتحليلي والنقدي.

كما أوصي بتسليط الضوء على علماء العصر الحديث الذين أسهموا بمؤلفاتهم وتحقيقاتهم في خدمة اللغة العربية، وكان لهم عظيم الأثر في حقل الدراسات النحوية واللغوية.

وختامًا أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى بالاستحسان والقبول، فإن كنت قد أحسنت فمن الله وله الحمد، وإن لم أكن فحسبي أني بذلت الوسع في ذلك، ومن الله التَّوفيق.

المصادر والمراجع

– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي: وضع حواشيه الشيخ/ أنس مهرة – الطبعة الأولى– ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م– الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي: تحقيق الدكتور/ رجب عثمان، راجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة– الطبعة الأولى١٤١٨هـ،١٩٩٨م.

– ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي: تقديم وتحقيق الدكتور/ عبد الرازق عبد الرحمن السعدي– الناشر: دار الأنبار– العراق– الطبعة الأولى– ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

– إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين ابن قيم الجوزية: تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض ابن محمد السهلي– الناشر: أضواء السلف– الرياض– الطبعة الأولى– ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م.

– الأزهر في ألف عام: تأليف الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، والدكتور/ علي علي صبح– الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث– الطبعة الثالثة – ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: تحقيق/ محمد بهجت البيطار– مطبوعات المجمع العلمي العربي – بدمشق.

– الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م – الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان.

– أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خان – الناشر: جامعة محمد خيضر – بسكرة – ٢٠١٢م.

– أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني– الناشر: الأطلسي – الطبعة الثانية –١٩٨٣م.

– الأعلام للزركلي: الطبعة الخامسة عشر – ٢٠٠٢م – الناشر: دار العلم للملايين– بيروت– لبنان.
– الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي: قرأه وعلق عليه الدكتور/ محمود سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية – ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م.
– الأمالي الشجرية لابن الشجري: تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي– الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى– ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.
– الأمالي لابن الحاجب: تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدراة – الناشر: دار عمار بالأردن، دار الجيل، بيروت– لبنان – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري: تحقيق الدكتور/ جودة مبروك محمد مبروك – الطبعة الأولى ٢٠٠٢م – الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة.
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد– الناشر: المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
– الإيضاح لأبى على الفارسي النحوي: تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان – الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م– الناشر: عالم الكتب – بيروت – لبنان.
– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: تحقيق الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الله – الطبعة الأولى – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م – الناشر: دار سعد الدين – دمشق.
– الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق الدكتور/ مازن المبارك– الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – الناشر: دار النفائس – بيروت – لبنان.
– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني: بدون تحقيق – بدون طبعة، الناشر: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.

– البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين – الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – جامعة أم القرى.

– البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية لجمال الدين الصنعاني: رسالة دكتوراه– إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد– كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق– جامعة الأزهر– ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – الناشر: دار الفكر – القاهرة.

– تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب للدكتور/ محمد المختار ولد أباه: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م إيسيسكو– الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

– التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م الناشر: دار الفكر – دمشق.

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

– تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب للأعلم: حققه وعلق عليه الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان –الناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.

– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري: تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي– الطبعة الأولى– ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق – كنوز إشبيليا بالسعودية.

– التعريفات للشريف الجرجاني: تحقيق ودراسة/ محمد صديق المنشاوي–الناشر: دار الفضيلة – القاهرة.

– التعليقة على المقرب؛ شرح ابن النحاس على المقرب لابن عصفور: تحقيق الدكتور/ جميل عبد الله عويضة – الناشر: وزارة الثقافة بالأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني – تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى– الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: دراسة وتحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون أ. د/ جابر محمد البراجة – أ. د/ إبراهيم جمعة العجمي – أ. د/ جابر السيد المبارك – أ. د/ علي السنوسي محمد – أ. د/ محمد راغب نزال – الناشر: دار السلام بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

– توجيه اللمع لابن الخبَّاز الموصلي: دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب –الناشر: دار السلام –القاهرة– الطبعة الثانية– ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان – الطبعة الأولى– ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.

– التوطئة لأبي علي الشلوبين: تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت– ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

– الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت– الطبعة الأولى– ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

– الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد– الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت– دار الأمل بالأردن.

– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

– حاشية الآجرومية لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم: بدون تحقيق، بدون طبعة.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد – الناشر: المكتبة التوفيقية – القاهرة.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة.

– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار– الناشر: المكتبة العلمية بالقاهرة.

– الدرة الألفية لابن معطٍ: ضبطها وقدم لها/ سليمان إبراهيم البلكيمي– الناشر: دار الفضيلة بالقاهرة، ٢٠١٠م.

– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود– الطبعة الأولى– ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م– الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.

– دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي: تحقيق/ إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية– إصدار: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية– الكويت– ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.

– ديوان رؤبة بن العجاج: اعنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد – الناشر: دار ابن قتيبة – الكويت.
– ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ/ علي فاعور – الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى –١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
– رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي: تحقيق/ أحمد محمد الخراط – الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.
– الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: تأليف الدكتورة/ خديجة الحديثي– مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: تحقيق/ محمود الأرناؤوط – أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه/ عبد القادر الأرناؤوط – الناشر: دار ابن كثير – دمشق – بيروت.
– شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي: تحقيق الدكتور/ محمد الريح هاشم، الناشر: دار الجبل– بيروت– الطبعة الأولى– ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
– شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب، المسمَّى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي– الناشر: دار القلم– دمشق–دار العلوم والثقافة– بيروت– الطبعة الأولى–١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
– شرح أبيات مغني اللبيب لبعد القادر البغدادي: حققه/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دثاق، الناشر: دار المأمون للتراث ببيروت– الطبعة الأولى١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م– الطبعة الثانية ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م.
– شرح ألفية ابن مالك للأشموني، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

– شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م – الناشر: دار التراث – القاهرة.

– شرح الألفية لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك: تحقيق/ محمد باسل عيون السود– الطبعة الأولى– ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م– الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

– شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي: تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي– الطبعة الأولى– ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – الناشر: مكتبة الخريجي – الرياض.

– شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون– الطبعة الأولى– ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م– الناشر: دار هجر بالقاهرة.

– شرح التسهيل للمرادي: تحقيق/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، الناشر: مكتبة الإيمان – القاهرة .

– شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان.

– شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: تحقيق وتقديم الأستاذ الدكتور/ هادي نهر، والأستاذ الدكتور/ هلال ناجي المحامي – الناشر: دار الفكر عمَّان –الطبعة الأولى –١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

– شرح الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين: تحقيق/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي – الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير): تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، بدون طبعة.

– شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الطلائع – القاهرة.

– شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري: تحقيق الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – الطبعة الأولى– ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

– شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية: تأليف/ محمد بن محمد حسن شُرَّاب– الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان– الطبعة الأولى– ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٧م.

– شرح الكافية لابن فلاح اليمني: رسالة دكتوراه – تحقيق/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أم القرى– ١٤٢١هـ – ١٤٢٢هـ.

شرح الكافية للرضي الأستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م– الناشر: جامعة قار يونس بنغازي.

– شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

– شرح كتاب الحدود في النحو للأُبَّذِي للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي: تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري –الطبعة الثانية –١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م – الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة.

– شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي– الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

– شرح المفصل للزمخشري، تأليف/ أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور/ إميل بديع يعقوب – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان.

- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: دراسة وتحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد - الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - بالرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
- شرح ملحة الإعراب للحريري: حققه وقدم له الدكتور/ أحمد محمد قاسم- الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح منظومة الآجرومية للشيخ داود التكريتي: رسالة ماجستير، للباحث/ صلاح ساير فرحان العبيدي، إشراف الأستاذ الدكتور/جايد زيدان مخلف- كلية التربية-جامعة تكريت- ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- شعر مزاحم العقيلي: تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسي، والدكتور/ حاتم صالح الضامن، الناشر: مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث بالإمارات.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي البغدادي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري - الطبعة الأولى- ١٤٢٠هـ - الناشر: جامعة أم القرى- ١٤١٩هـ.
- علل النحو لابن الوراق: تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش- الناشر: مكتبة الرشد بالرياض - الطبعة الأولى -١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي: شرح الشيخ/ أحمد بن عمر الحازمي- الناشر: مكتبة الأسدي بمكة - الطبعة الأولى - ١٩٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية لنور الدين الجامي: تحقيق الشيخ/ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى-الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ- ٢٠٠٩م.
- القاموس المحيط للعلامة اللغوي الفيروز آبادي: تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف/محمد نعيم العرقسوسي- الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت- الطبعة الثامنة- ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- الكتاب لسيبويه: تحقيق/ عبد السلام هارون- الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي: تحقيق الدكتور/ عدنان درويش، محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان- الطبعة الثانية – ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- الكنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين، الملك المؤيد، صاحب حماة- دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام- الناشر: المكتبة العصرية- بيروت- سنة النشر: ٢٠٠٠م.

- اللامات لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق الدكتور/ مازن المبارك -الناشر: دار الفكر – دمشق- الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور: بدون تحقيق – بدون طبعة، الناشر: دار صادر- بيروت.

- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصايغ: تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي- الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة – الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي- الناشر: دار مجدلاوي، عمان – ١٩٨٨م.

- متن الآجرومية لابن آجروم، ويليه متن ملحة الإعراب للحريري: الناشر: دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

– متن الكافية في علم النحو، والشافية في علم التصريف لابن الحاجب: تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر – الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة.

– محمد محيي الدين عبد الحميد، جهوده وآراؤه النحوية والصرفية: رسالة دكتوراه، للباحث/ أحمد نعمات محجوب سعيد محمد – كلية الآداب – جامعة النيلين بالسودان – ٢٠١٠م.

– مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: للدكتور/ محمود محمد الطناحي –الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

– المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: تحقيق/ علي حيدر– طبع في دمشق– ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

– المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار – الناشر: دار عمار، عمان – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

– المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات – الناشر: دار الفكر، دمشق – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– معاني القرآن للأخفش: تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة – الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى–١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

– معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي– الناشر: عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– معاني النحو: تأليف الدكتور/ فاضل صالح السامرائي –الناشر: دار الفكر–عمَّان –الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

– المغني لابن فلاح اليمني: رسالة دكتوراه – تحقيق/ عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي – جامعة أم القرى– ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه الدكتور/ سعيد الأفغاني - الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة الدكتور/ فخر صالح قَدارَة - الناشر: دار عمَّار -عمَّان، الطبعة الأولى -١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لبدر الدين العيني، تحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر، الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر - الناشر: دار السلام بالقاهرة- الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - القاهرة.
- المقدمة الجزولية في علم النحو لأبي موسى الجزولي: تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور/ حامد أحمد نيل، الدكتور/ فتحي محمد أحمد جمعة - الناشر: مطبعة أم القرى.
- المقصد الأرشد في ذكر أَصحاب الإمام أحمد: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي: تحقيق الدكتور/ هادي عبد الله ناجي، الناشر: دار الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيَّان الأندلسي: نشره/ سيدني جلازر- طبعة: أضواء السلف – الرياض ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى -١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري: أشرف على تصحيحه الشيخ/ علي محمد الصباغ – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: للدكتور/ حسن خميس سعيد الملخ- الناشر: دار الشروق – عمان –الأردن- الطبعة الأولى -٢٠٠٠م.
- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: للدكتور/ محمد رجب البيومي –الناشر: دار القلم دمشق – الدار الشامية بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.